موسوعة علم الأصول النظرية للتفسير البياني

في ميزان القرآن ومنطق البيان

الكتاب الثالث عشر

القواعد البيانية للتفسير

من المدونة والملاحظة إلى القاعدة والميزان والترجيح

Ibn ʿAbbās al-ʿĀmilī, PhD

الخلاصة التنفيذية

يؤسس هذا الكتاب علم القواعد البيانية للتفسير بعد اكتمال مراحل الحاكمية ومنطق التفسير ونظرية البيان والنظام المفهومي والشبكات ومراتب الآيات والسياق والوحدة الموضوعية والوحدة السُّورية والمصطلح والمدونة. فالمشكلة بعد بناء المدونة ليست في نقص المادة فقط، بل في كيفية الانتقال من مشاهدات موزعة في الآيات إلى قواعد تضبط التفسير من غير تعميم متسرع أو اختزال لخصوصيات السياقات.

يفرق الكتاب بين الملاحظة والنمط والقرينة والقاعدة والأصل والسنّة والمقصد. فالملاحظة واقعة في موضع واحد، والنمط تكرر قابل للرصد، والقرينة عنصر يرجح فهماً في سياقه، والقاعدة حكم منهجي أو دلالي يتكرر انطباقه بشروط محددة، والأصل قاعدة أعلى تنظّم غيرها، والسنّة انتظام في أفعال الله أو أحوال الجماعات والتاريخ، والمقصد جهة غائية لا تُستخرج قبل ثبوت المدونة والعلاقات. ومنع الخلط بين هذه المستويات شرط لصحة بناء النظرية.

لا تُستخرج القاعدة من مثال مشهور أو آية منفردة، بل من مدونة متحققة تشمل المواضع المؤيدة والمقيدة والنافية والاستثنائية والحدية. ثم تُصاغ القاعدة بصيغة أولية وتُختبر خارج أمثلتها المؤسسة، وتُعرض على فرضية منافسة، ويُحدد مجالها وشروطها وموانعها ودرجة الثقة فيها. وإذا لم تصمد أمام الحالات الحدية عادت إلى مرتبة النمط أو الفرضية ولم تُرفع إلى قاعدة.

يضع الكتاب سلماً للقواعد يبدأ بالقواعد الحاكمة المرتبطة بالمحكمات والبيان والميزان، ثم القواعد المؤسسة والسياقية واللسانية والمفهومية والشبكية والسُّورية والترجيحية والسننية والمقصدية والمآلية والتطبيقية. ولا يدل هذا الترتيب على تفاضل النصوص، بل على وظيفة القاعدة داخل عملية التفسير. كما يضع نظاماً لحل تعارض القواعد يمنع جمعها في معادلة حسابية مبسطة.

تُربط القاعدة بالدليل الذي أُخذت منه وبمجالها وبالحالات التي فشلت فيها، ويُحفظ تاريخ تعديلها. وبذلك لا تصبح القواعد «قوانين أبدية» صاغها المفسر ثم فرضها على القرآن، بل أدوات اجتهادية قابلة للتصحيح كلما اتسعت المدونة أو ظهرت قراءة أقوى أو انكشف استثناء حقيقي.

ينتهي الكتاب إلى أن القاعدة البيانية الصحيحة لا تُقاس ببلاغة صياغتها ولا بكثرة استعمالها، بل بقدرتها على تفسير عدد واسع من المواضع مع أقل قدر من التكلف، وبحفظها للمحكم والسياق والاستثناء، وبإمكان باحث مستقل أن يعيد بناء دليلها ويختبرها وينقضها أو يقيدها عند الحاجة.

المعادلة الحاكمة لبناء القاعدة

سؤال محدد ← ومدونة متحققة ← وملاحظات موثقة ← وأنماط متكررة ← وفرضيات تفسيرية ← وصياغة قاعدة أولية ← واختبار الحالات الحدية والنافية ← وتحديد المجال والشروط والموانع ← وترتيبها مع القواعد الأخرى ← وتطبيق مستقل ← ومراجعة وإصدار.

خريطة الكتاب

الرقم	العنوان
الباب الأول	ماهية القاعدة البيانية وموضوع العلم
الباب الثاني	من الملاحظة والنمط إلى القاعدة
الباب الثالث	مصادر القاعدة: المحكم واللسان والسياق والتصريف
الباب الرابع	مراتب القواعد ووظائفها
الباب الخامس	القواعد اللسانية والتركيبية والنظمية
الباب السادس	القواعد السياقية والمقطعية والسُّورية
الباب السابع	القواعد المفهومية والشبكية
الباب الثامن	قواعد الآية الحاكمة ومراتب الآيات
الباب التاسع	قواعد المحكم والمتشابه والتقييد والتخصيص
الباب العاشر	قواعد الجمع والترجيح عند تعدد التفسير
الباب الحادي عشر	القواعد السننية والمقصدية والمآلية
الباب الثاني عشر	قواعد الرواية والمأثور والتاريخ في التفسير
الباب الثالث عشر	قواعد العقل والعلم والمصطلح الوافد
الباب الرابع عشر	اختبار القاعدة: الاستثناء والحالة الحدية والفرضية المنافسة
الباب الخامس عشر	تعارض القواعد وترتيبها والميزان بينها

الرقم	العنوان
الباب السادس عشر	الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية للقواعد
الباب السابع عشر	مختبرات القواعد البيانية في القضايا الكبرى
الباب الثامن عشر	النظرية الجامعة وميثاق الباحث في القواعد

الباب الأول: ماهية القاعدة البيانية وموضوع العلم

القاعدة البيانية ليست شعاراً تفسيرياً، بل حكم منهجي أو دلالي يتكرر انطباقه داخل مجال محدد بشروط قابلة للتوثيق والاختبار.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود القاعدة وعلاقته بالمجال: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن القاعدة البيانية ليست شعاراً تفسيرياً، بل حكم منهجي أو دلالي يتكرر انطباقه داخل مجال محدد بشروط قابلة للتوثيق والاختبار. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين الملاحظة والقاعدة وبين القاعدة والأصل، ثم بين القاعدة والسنّة وبين القاعدة والمقصد. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد تعريف تشغيلي مخرجاً أولياً للباب، ويليه سلم مراتب. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم المجال إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط الشرط بالمانع بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل الملاحظة والقاعدة؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن: 9). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد الشرط مباشرةً أم عبر المانع. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالمانع والإصدار من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى سجل الأدلة أو حدود القاعدة أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو رفع المثال إلى قاعدة. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر التعريف الدائري حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما التعميم بلا مجال فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج إهمال الاستثناء بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها القاعدة واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها المجال والشرط. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن القاعدة البيانية ليست شعاراً تفسيرياً، بل حكم منهجي أو دلالي يتكرر انطباقه داخل مجال محدد بشروط قابلة للتوثيق والاختبار. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بتعريف تشغيلي حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن الملاحظة والقاعدة لا يُساوى بالقاعدة والأصل. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن رفع المثال إلى قاعدة والتعميم بلا مجال لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل سجل الأدلة وحدود القاعدة جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب الثاني: من الملاحظة والنمط إلى القاعدة

لا تتحول الملاحظة إلى قاعدة إلا عبر إثبات النمط وتفسيره واختباره خارج أمثلته الأولى.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود الملاحظة وعلاقته بالنمط: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن لا تتحول الملاحظة إلى قاعدة إلا عبر إثبات النمط وتفسيره واختباره خارج أمثلته الأولى. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين التكرار والانتظام وبين القرينة والسبب، ثم بين النمط والقاعدة وبين الاستقراء والتعميم. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد بروتوكول الاستقراء مخرجاً أولياً للباب، ويليه فرضية منافسة. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم النمط إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط القرينة بالفرضية بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل التكرار والانتظام؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر: 18). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: 111). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد القرينة مباشرةً أم عبر الفرضية. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالفرضية والاختبار من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى اختبار حدّي أو درجة ثقة أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو كثرة الأمثلة. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر اختيار الأمثلة المؤيدة حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما إخفاء الحالات المخالفة فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج القفز إلى التعميم بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها الملاحظة واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها النمط والقرينة. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن لا تتحول الملاحظة إلى قاعدة إلا عبر إثبات النمط وتفسيره واختباره خارج أمثلته الأولى. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً ببروتوكول الاستقراء حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن التكرار والانتظام لا يُساوى بالقرينة والسبب. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن كثرة الأمثلة وإخفاء الحالات المخالفة لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل اختبار حدّي ودرجة ثقة جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب الثالث: مصادر القاعدة: المحكم واللسان والسياق والتصريف

تستمد القاعدة قوتها من المحكم واللسان والسياق والتصريف والشبكة، ولا يكفي مصدر واحد إذا كان السؤال متعدد الطبقات.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود المحكم وعلاقته باللسان: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن تستمد القاعدة قوتها من المحكم واللسان والسياق والتصريف والشبكة، ولا يكفي مصدر واحد إذا كان السؤال متعدد الطبقات. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين المصدر والقرينة وبين المحكم والسياق، ثم بين اللسان والمفهوم وبين التصريف والتعميم. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد مصفوفة مصادر مخرجاً أولياً للباب، ويليه وزن القرائن. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم اللسان إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط السياق بالتصريف بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل المصدر والقرينة؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ (هود: 1). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ (الكهف: 54). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد السياق مباشرةً أم عبر التصريف. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالتصريف والشبكة من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى ترتيب الأدلة أو حكم متعدد الطبقات أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو تقديس أداة واحدة. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر رد السياق بالمعجم حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما إهمال التصريف فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج ربط الشبكة بلا نص بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها المحكم واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها اللسان والسياق. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن تستمد القاعدة قوتها من المحكم واللسان والسياق والتصريف والشبكة، ولا يكفي مصدر واحد إذا كان السؤال متعدد الطبقات. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بمصفوفة مصادر حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن المصدر والقرينة لا يُساوى بالمحكم والسياق. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن تقديس أداة واحدة وإهمال التصريف لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل ترتيب الأدلة وحكم متعدد الطبقات جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق

الحقل	السؤال	المخرج
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب الرابع: مراتب القواعد ووظائفها

تختلف القواعد بحسب وظيفتها: حاكمة ومؤسسة ولسانية وسياقية ومفهومية وشبكية وسننية ومقصدية ومآلية وتطبيقية.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود الحاكمية وعلاقته بالتأسيس: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن تختلف القواعد بحسب وظيفتها: حاكمة ومؤسسة ولسانية وسياقية ومفهومية وشبكية وسننية ومقصدية ومآلية وتطبيقية. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين المرتبة والقيمة وبين الحاكم والمؤسس، ثم بين العام والخاص وبين المنهج والتطبيق. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد تصنيف القواعد مخرجاً أولياً للباب، ويليه شبكة مراتب. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم التأسيس إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط الوظيفة بالمرتبة بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل المرتبة والقيمة؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران: 7). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿وَوَضَعَ الْمِيزَانَ﴾ (الرحمن: 7). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد الوظيفة مباشرةً أم عبر المرتبة. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالمرتبة والاختصاص من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى مجالات الانطباق أو بوابات الانتقال أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو تسوية القواعد. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر رفع التطبيق إلى أصل حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما إهمال المجال فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج الخلط بين الرتب بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها الحاكمية واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها التأسيس والوظيفة. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن تختلف القواعد بحسب وظيفتها: حاكمة ومؤسسة ولسانية وسياقية ومفهومية وشبكية وسننية ومقصدية ومآلية وتطبيقية. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بتصنيف القواعد حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن المرتبة والقيمة لا يُساوى بالحاكم والمؤسس. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن تسوية القواعد وإهمال المجال لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل مجالات الانطباق وبوابات الانتقال جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب الخامس: القواعد اللسانية والتركيبية والنظمية

القواعد اللسانية تضبط إمكانات الدلالة من الصيغة والتركيب والربط والنظم، لكنها لا تستقل بالسياق والشبكة.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود الصيغة وعلاقته بالتركيب: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن القواعد اللسانية تضبط إمكانات الدلالة من الصيغة والتركيب والربط والنظم، لكنها لا تستقل بالسياق والشبكة. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين المعجم والتركيب وبين الصرف والسياق، ثم بين الإعراب والمراد وبين الاحتمال والترجيح. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد قواعد صرفية مخرجاً أولياً للباب، ويليه قواعد تركيبية. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم التركيب إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط الإحالة بالنظم بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل المعجم والتركيب؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ﴾ (الشعراء: 195). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾ (الرحمن: 4). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد الإحالة مباشرةً أم عبر النظم. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالنظم والدلالة من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى قواعد إحالة أو حدود لغوية أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو مغالطة الجذر. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر مغالطة الإعراب الواحد حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما اختزال النظم فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج إهمال السياق بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها الصيغة واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها التركيب والإحالة. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن القواعد اللسانية تضبط إمكانات الدلالة من الصيغة والتركيب والربط والنظم، لكنها لا تستقل بالسياق والشبكة. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بقواعد صرفية حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن المعجم والتركيب لا يُساوى بالصرف والسياق. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن مغالطة الجذر واختزال النظم لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل قواعد إحالة وحدود لغوية جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب السادس: القواعد السياقية والمقطعية والسُّورية

القواعد السياقية تحفظ وظيفة اللفظ والآية داخل المقطع والسورة وتمنع اقتطاعها من موضعها.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود السياق وعلاقته بالمقطع: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن القواعد السياقية تحفظ وظيفة اللفظ والآية داخل المقطع والسورة وتمنع اقتطاعها من موضعها. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين القريب والبعيد وبين السياق والسبب، ثم بين المقطع والسورة وبين المقام والتاريخ. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد ترتيب السياقات مخرجاً أولياً للباب، ويليه قواعد المقطع. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم المقطع إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط السورة بالمقام بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل القريب والبعيد؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ﴾ (هود: 1). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ لِتَقْرَأَهُ عَلَى النَّاسِ عَلَى مُكْثٍ﴾ (الإسراء: 106). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد السورة مباشرةً أم عبر المقام. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالمقام والمخاطب من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى قواعد السورة أو حدود الخارج أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو عبادة السياق. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر اختلاق مقام حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما فرض وحدة سورة فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج سبب نزول حاصر بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها السياق واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها المقطع والسورة. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن القواعد السياقية تحفظ وظيفة اللفظ والآية داخل المقطع والسورة وتمنع اقتطاعها من موضعها. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بترتيب السياقات حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن القريب والبعيد لا يُساوى بالسياق والسبب. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن عبادة السياق وفرض وحدة سورة لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل قواعد السورة وحدود الخارج جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب السابع: القواعد المفهومية والشبكية

القواعد المفهومية والشبكية تضبط الانتقال من الاستعمالات إلى المفهوم ومن المفاهيم إلى العلاقات.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود المفهوم وعلاقته بالعلاقة: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن القواعد المفهومية والشبكية تضبط الانتقال من الاستعمالات إلى المفهوم ومن المفاهيم إلى العلاقات. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين اللفظ والمفهوم وبين التلازم والسبب، ثم بين المركزية والحاكمية وبين الشبكة والتفسير. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد قواعد المفهوم مخرجاً أولياً للباب، ويليه أنواع العلاقات. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم العلاقة إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط الشبكة بالمركز بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل اللفظ والمفهوم؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِن كُلِّ مَثَلٍ﴾ (الإسراء: 89). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿وَتِلْكَ الْأَمْثَالُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ﴾ (العنكبوت: 43). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد الشبكة مباشرةً أم عبر المركز. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالمركز والحد من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى اختبار الشبكة أو عقد نافية أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو الترادف الوهمي. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر السببية الوهمية حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما المركزية الحسابية فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج ربط كل شيء بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها المفهوم واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها العلاقة والشبكة. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن القواعد المفهومية والشبكية تضبط الانتقال من الاستعمالات إلى المفهوم ومن المفاهيم إلى العلاقات. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بقواعد المفهوم حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن اللفظ والمفهوم لا يُساوى بالتلازم والسبب. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن الترادف الوهمي والمركزية الحسابية لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل اختبار الشبكة وعقد نافية جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق

الحقل	السؤال	المخرج
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب الثامن: قواعد الآية الحاكمة ومراتب الآيات

تحتاج قواعد الآية الحاكمة إلى فصل وظيفة الآية من شهرتها وعدد ورود ألفاظها، وإلى اختبار مرشح منافس.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود الحاكمة وعلاقته بالمؤسسة: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن تحتاج قواعد الآية الحاكمة إلى فصل وظيفة الآية من شهرتها وعدد ورود ألفاظها، وإلى اختبار مرشح منافس. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين الحاكم والأشهر وبين الحاكم والمحكم، ثم بين الوازر والخادم وبين الوظيفة والقيمة. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد معايير الحاكمية مخرجاً أولياً للباب، ويليه اختبار منافس. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم المؤسسة إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط الوازرة بالخادمة بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل الحاكم والأشهر؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ (آل عمران: 7). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ﴾ (آل عمران: 7). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد الوازرة مباشرةً أم عبر الخادمة. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالخادمة والمقابلة من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى وظائف الآيات أو درجة الحاكمية أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو آية حاكمة بالشهرة. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر حاكمية لفظية حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما إلغاء الآيات المقيدة فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج تثبيت المرشح بلا منافس بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها الحاكمة واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها المؤسسة والوازرة. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن تحتاج قواعد الآية الحاكمة إلى فصل وظيفة الآية من شهرتها وعدد ورود ألفاظها، وإلى اختبار مرشح منافس. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بمعايير الحاكمية حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن الحاكم والأشهر لا يُساوى بالحاكم والمحكم. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن آية حاكمة بالشهرة وإلغاء الآيات المقيدة لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل وظائف الآيات ودرجة الحاكمية جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب التاسع: قواعد المحكم والمتشابه والتقييد والتخصيص

قواعد المحكم والمتشابه والتقييد والتخصيص تحمي النظام من بناء تفسير على محتمل مع إهمال النصوص الأوضح.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود المحكم وعلاقته بالمتشابه: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن قواعد المحكم والمتشابه والتقييد والتخصيص تحمي النظام من بناء تفسير على محتمل مع إهمال النصوص الأوضح. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين المحكم والمشهور وبين المتشابه والغامض، ثم بين التقييد والإلغاء وبين التخصيص والحصر. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد سلم المحكمات مخرجاً أولياً للباب، ويليه قواعد الرد. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم المتشابه إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط التقييد بالتخصيص بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل المحكم والمشهور؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُّحْكَمَاتٌ﴾ (آل عمران: 7). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِيَ﴾ (الزمر: 23). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد التقييد مباشرةً أم عبر التخصيص. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالتخصيص والتصريف من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى قواعد التقييد أو اختبارات الحدود أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو اختيار محكم مذهبي. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر إلغاء المتشابه حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما تقييد بلا قرينة فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج تخصيص بالتاريخ المحتمل بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها المحكم واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها المتشابه والتقييد. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن قواعد المحكم والمتشابه والتقييد والتخصيص تحمي النظام من بناء تفسير على محتمل مع إهمال النصوص الأوضح. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بسلم المحكمات حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن المحكم والمشهور لا يُساوى بالمتشابه والغامض. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن اختيار محكم مذهبي وتقييد بلا قرينة لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل قواعد التقييد واختبارات الحدود جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب العاشر: قواعد الجمع والترجيح عند تعدد التفسير

الترجيح بين الأقوال عملية موزونة تجمع النص والسياق والشبكة والمحكم ولا تختزل في الشهرة أو سلطة المفسر.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود القول وعلاقته بالقرينة: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن الترجيح بين الأقوال عملية موزونة تجمع النص والسياق والشبكة والمحكم ولا تختزل في الشهرة أو سلطة المفسر. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين الجمع والترجيح وبين الاحتمال والراجح، ثم بين الشهرة والحجة وبين التفسير والقطع. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد مصفوفة ترجيح مخرجاً أولياً للباب، ويليه قول منافس. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم القرينة إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط الترجيح بالمعارض بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل الجمع والترجيح؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿فَبَشِّرْ عِبَادِ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (الزمر: 17-18). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (النساء: 59). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد الترجيح مباشرةً أم عبر المعارض. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالمعارض والدرجة من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى درجة النتيجة أو سجل الاعتراض أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو الترجيح العددي. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر سلطة التراث حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما إخفاء القول المنافس فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج القطع بالراجح بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها القول واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها القرينة والترجيح. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن الترجيح بين الأقوال عملية موزونة تجمع النص والسياق والشبكة والمحكم ولا تختزل في الشهرة أو سلطة المفسر. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بمصفوفة ترجيح حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن الجمع والترجيح لا يُساوى بالاحتمال والراجح. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن الترجيح العددي وإخفاء القول المنافس لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل درجة النتيجة وسجل الاعتراض جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب الحادي عشر: القواعد السننية والمقصدية والمآلية

القواعد السننية والمقصدية والمآلية تُستخرج بعد ثبوت البنية، ولا يجوز أن تسبق النص أو تصحح قراءة ضعيفة.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود السنّة وعلاقته بالمقصد: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن القواعد السننية والمقصدية والمآلية تُستخرج بعد ثبوت البنية، ولا يجوز أن تسبق النص أو تصحح قراءة ضعيفة. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين السنّة والحتمية وبين المقصد والدليل، ثم بين المآل والمعنى وبين الغاية والهوى. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد سنن مقيدة مخرجاً أولياً للباب، ويليه مقاصد مستخرجة. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم المقصد إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط المآل بالانتظام بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل السنّة والحتمية؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ (فاطر: 43). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ (الحشر: 18). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد المآل مباشرةً أم عبر الانتظام. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالانتظام والغاية من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى اختبار المآل أو حدود التعميم أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو سنن مطلقة. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر مقصد سابق للنص حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما مآل نفعي فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج استقراء ناقص بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها السنّة واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها المقصد والمآل. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن القواعد السننية والمقصدية والمآلية تُستخرج بعد ثبوت البنية، ولا يجوز أن تسبق النص أو تصحح قراءة ضعيفة. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بسنن مقيدة حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن السنّة والحتمية لا يُساوى بالمقصد والدليل. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن سنن مطلقة ومآل نفعي لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل اختبار المآل وحدود التعميم جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية

الحقل	السؤال	المخرج
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب الثاني عشر: قواعد الرواية والمأثور والتاريخ في التفسير

المأثور والرواية والتاريخ مصادر مساعدة تُفحص ثبوتاً ووظيفةً، ولا تتحول إلى قواعد حاكمة قبل عرضها على القرآن والمدونة.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود الرواية وعلاقته بالمأثور: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن المأثور والرواية والتاريخ مصادر مساعدة تُفحص ثبوتاً ووظيفةً، ولا تتحول إلى قواعد حاكمة قبل عرضها على القرآن والمدونة. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين الثبوت والدلالة وبين السبب والمصداق، ثم بين المأثور والتفسير وبين التاريخ والحكم. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد قواعد الرواية مخرجاً أولياً للباب، ويليه قواعد السبب. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم المأثور إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط السبب بالتاريخ بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل الثبوت والدلالة؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ (الإسراء: 36). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد السبب مباشرةً أم عبر التاريخ. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالتاريخ والتلقي من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى سياق تاريخي أو وزن المأثور أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو رواية غير محققة. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر سبب حاصر حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما تاريخ حاكم فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج تفسير متقدم معصوم بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها الرواية واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها المأثور والسبب. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن المأثور والرواية والتاريخ مصادر مساعدة تُفحص ثبوتاً ووظيفةً، ولا تتحول إلى قواعد حاكمة قبل عرضها على القرآن والمدونة. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بقواعد الرواية حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن الثبوت والدلالة لا يُساوى بالسبب والمصداق. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن رواية غير محققة وتاريخ حاكم لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل سياق تاريخي ووزن المأثور جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب الثالث عشر: قواعد العقل والعلم والمصطلح الوافد

العقل والعلم والمصطلح الوافد أدوات للفهم والمقارنة، لا مصادر تعيد تعريف القرآن من خارج نظامه.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود العقل وعلاقته بالعلم: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن العقل والعلم والمصطلح الوافد أدوات للفهم والمقارنة، لا مصادر تعيد تعريف القرآن من خارج نظامه. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين الأداة والحاكم وبين العلم والتفسير، ثم بين المصطلح والمفهوم وبين النموذج والقرآن. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد حدود العقل مخرجاً أولياً للباب، ويليه ضوابط العلم. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم العلم إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط المصطلح بالنموذج بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل الأداة والحاكم؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿وَمَا أُوتِيتُم مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (الإسراء: 85). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾ (يوسف: 76). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد المصطلح مباشرةً أم عبر النموذج. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالنموذج والترجمة من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى ترجمة اصطلاحية أو اختبار النموذج أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو عقل مستقل بالمراد. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر علم متغير حاكم حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما مصطلح وافد فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج نموذج يختزل النص بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها العقل واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها العلم والمصطلح. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن العقل والعلم والمصطلح الوافد أدوات للفهم والمقارنة، لا مصادر تعيد تعريف القرآن من خارج نظامه. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بحدود العقل حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن الأداة والحاكم لا يُساوى بالعلم والتفسير. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن عقل مستقل بالمراد ومصطلح وافد لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل ترجمة اصطلاحية واختبار النموذج جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب الرابع عشر: اختبار القاعدة: الاستثناء والحالة الحدية والفرضية المنافسة

اختبار القاعدة لا يكتمل بأمثلتها المؤيدة، بل بالحالة الحدية والآية النافية والفرضية المنافسة والتطبيق خارج العينة الأولى.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود الاستثناء وعلاقته بالحد: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن اختبار القاعدة لا يكتمل بأمثلتها المؤيدة، بل بالحالة الحدية والآية النافية والفرضية المنافسة والتطبيق خارج العينة الأولى. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين الاستثناء والنقض وبين الحالة الحدية والحالة الشاذة، ثم بين المنافس والمعارض وبين الفشل والتقييد. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد اختبار مقاومة مخرجاً أولياً للباب، ويليه سجل فشل. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم الحد إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط المنافس بالنفي بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل الاستثناء والنقض؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ (البقرة: 111). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿فَتَبَيَّنُوا﴾ (الحجرات: 6). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد المنافس مباشرةً أم عبر النفي. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالنفي والإبطال من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى تقييد القاعدة أو قرار الإبقاء أو الخفض أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو إخفاء الاستثناء. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر اختبار على أمثلة البناء حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما رفض كل استثناء فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج تغيير القاعدة بعد كل مثال بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها الاستثناء واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها الحد والمنافس. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن اختبار القاعدة لا يكتمل بأمثلتها المؤيدة، بل بالحالة الحدية والآية النافية والفرضية المنافسة والتطبيق خارج العينة الأولى. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً باختبار مقاومة حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن الاستثناء والنقض لا يُساوى بالحالة الحدية والحالة الشاذة. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن إخفاء الاستثناء ورفض كل استثناء لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل تقييد القاعدة وقرار الإبقاء أو الخفض جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب الخامس عشر: تعارض القواعد وترتيبها والميزان بينها

تعارض القواعد لا يُحل بجمع الدرجات حسابياً، بل بترتيب نوع القاعدة وقربها من النص ومجالها وخصوصها وقوة دليلها.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود التعارض وعلاقته بالترتيب: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن تعارض القواعد لا يُحل بجمع الدرجات حسابياً، بل بترتيب نوع القاعدة وقربها من النص ومجالها وخصوصها وقوة دليلها. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين العام والخاص وبين الحاكم والخادم، ثم بين النص والمقصد وبين المحكم والسياق. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد سلم ترجيح مخرجاً أولياً للباب، ويليه قواعد حل التعارض. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم الترتيب إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط الخصوص بالقرب بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل العام والخاص؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾ (الرحمن: 9). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ﴾ (الحديد: 25). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد الخصوص مباشرةً أم عبر القرب. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالقرب والوزن من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى توقف مسؤول أو حكم مركب أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو معدل رقمي نهائي. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر قاعدة واحدة مطلقة حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما إهمال المجال فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج التوفيق المتكلف بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها التعارض واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها الترتيب والخصوص. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن تعارض القواعد لا يُحل بجمع الدرجات حسابياً، بل بترتيب نوع القاعدة وقربها من النص ومجالها وخصوصها وقوة دليلها. وتُربط هذه القاعدة مباشرة بسلم ترجيح حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن العام والخاص لا يُساوى بالحاكم والخادم. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن معدل رقمي نهائي وإهمال المجال لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل توقف مسؤول وحكم مركب جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق

الحقل	السؤال	المخرج
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب السادس عشر: الخوارزمية والمصفوفة الحاسوبية للقواعد

التمثيل الحاسوبي يجب أن يحفظ تعريف القاعدة ومصدرها ونطاقها وشروطها واستثناءاتها واختباراتها وإصداراتها.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود المعرف وعلاقته بالمصدر: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن التمثيل الحاسوبي يجب أن يحفظ تعريف القاعدة ومصدرها ونطاقها وشروطها واستثناءاتها واختباراتها وإصداراتها. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين القاعدة والرمز وبين الدرجة والحكم، ثم بين الآلة والباحث وبين الإصدار والحقيقة. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد أنطولوجيا قواعد مخرجاً أولياً للباب، ويليه سجل اختبار. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم المصدر إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط الشرط بالاختبار بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل القاعدة والرمز؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿عَلَّمَ بِالْقَلَمِ﴾ (العلق: 4). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿عَلَّمَ الْإِنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: 5). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد الشرط مباشرةً أم عبر الاختبار. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالاختبار والإصدار من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى اقتراح مفسر أو إصدار قابل للرجوع أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو صندوق أسود. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر رقم نهائي حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما قاعدة بلا مصدر فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج تعديل صامت بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها المعرف واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها المصدر والشرط. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن التمثيل الحاسوبي يجب أن يحفظ تعريف القاعدة ومصدرها ونطاقها وشروطها واستثناءاتها واختباراتها وإصداراتها. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بأنطولوجيا قواعد حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن القاعدة والرمز لا يُساوى بالدرجة والحكم. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن صندوق أسود وقاعدة بلا مصدر لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل اقتراح مفسر وإصدار قابل للرجوع جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب السابع عشر: مختبرات القواعد البيانية في القضايا الكبرى

المختبرات التطبيقية هي موضع اختبار النظرية على قضايا مختلفة، لا معرضاً لانتقاء أمثلة تؤيدها.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود المختبر وعلاقته بالتنوع: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن المختبرات التطبيقية هي موضع اختبار النظرية على قضايا مختلفة، لا معرضاً لانتقاء أمثلة تؤيدها. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين النظرية والحالة وبين العينة والقرآن، ثم بين التطبيق والاستدلال وبين النجاح والفشل. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد عينة ممثلة مخرجاً أولياً للباب، ويليه حالات حدية. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم التنوع إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط التطبيق بالمخالفة بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل النظرية والحالة؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا﴾ (النمل: 69). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿فَاعْتَبِرُوا يَا أُولِي الْأَبْصَارِ﴾ (الحشر: 2). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد التطبيق مباشرةً أم عبر المخالفة. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالمخالفة والمراجعة من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تُصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى اختبارات مقارنة أو مراجعة مستقلة أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو انتقائية المختبر. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر الأمثلة السهلة حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما إخفاء الفشل فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج تعميم من عينة بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها المختبر واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها التنوع والتطبيق. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن المختبرات التطبيقية هي موضع اختبار النظرية على قضايا مختلفة، لا معرضاً لانتقاء أمثلة تؤيدها. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بعينة ممثلة حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن النظرية والحالة لا يُساوى بالعينة والقرآن. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن انتقائية المختبر وإخفاء الفشل لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل اختبارات مقارنة ومراجعة مستقلة جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

الباب الثامن عشر: النظرية الجامعة وميثاق الباحث في القواعد

تكتمل النظرية حين يصبح الباحث ملتزماً بميثاق يمنع تحويل القواعد إلى سلطة فوق القرآن أو إلى مذهب مغلق.

سؤال الباب وفرضيتُه

يسأل هذا الباب عن حدود الميثاق وعلاقته بالتواضع: متى يصبح الحكم المتكرر قاعدةً بيانيةً، ومتى يبقى ملاحظةً أو فرضية؟ وتقوم فرضيته على أن تكتمل النظرية حين يصبح الباحث ملتزماً بميثاق يمنع تحويل القواعد إلى سلطة فوق القرآن أو إلى مذهب مغلق. ولا تُقبل هذه الفرضية لمجرد اتساقها النظري، بل بقدر ما يمكن إعادة اختبارها على مدونة مستقلة.

يفصل الباب بين المنهج والعصمة وبين الثقة والقطع، ثم بين القاعدة والقرآن وبين الباحث والمؤسسة. والغاية من هذه الفروق منع انتقال حكم من رتبة إلى أخرى بغير دليل؛ لأن كثيراً من التعميمات التفسيرية تبدأ من لفظ صحيح ثم تتجاوز وظيفته وحدوده.

يُعد ميثاق باحث مخرجاً أولياً للباب، ويليه حق الاعتراض. فإذا لم يستطع الباحث تحديد مجال القاعدة وشرطها ومانعها وحالات فشلها، لم يجز وصفها بالقاعدة، وإن تكررت في كتب التفسير أو شاع استعمالها.

لا يُقاس نجاح الباب بعدد القواعد المستخرجة، بل بقدرته على رفض القاعدة الضعيفة أو خفضها إلى نمط أو قرينة. وهذه القدرة السلبية جزء من العلم؛ إذ تمنع تضخم النظام بقواعد عامة لا تصمد أمام الاختبار.

التحرير المفهومي

يحتاج مفهوم التواضع إلى تعريف تشغيلي يحدد موضوعه ووظيفته. ولا يكفي أن يقال إن القاعدة أمر كلي؛ فالكلية نفسها درجات، وقد تكون القاعدة عامةً داخل سورة أو شبكة أو نوع خطاب فقط، ولا تعمل خارج ذلك المجال.

يرتبط المراجعة بالقسط بعلاقة يجب تسميتها: شرط أو قرينة أو قيد أو نتيجة. ويُمنع استعمال عبارات مثل «يدل على» أو «يرتبط بـ» إذا أخفت طبيعة الانتقال من النص إلى القاعدة.

من المهم فصل المنهج والعصمة؛ لأن المصطلحين قد يتجاوران في الاستعمال من غير تطابق. وتسمية الفروق تحفظ للقاعدة مجالها وتمنع أن تتحول إلى أداة تفسر كل موضع بالصورة نفسها.

تنتج هذه المرحلة قاموساً مصغراً للباب يربط المصطلح بتعريفه وأمثلة انطباقه وأمثلة عدم انطباقه. وبذلك يصبح التعريف قابلاً للفحص لا مجرد شرح إنشائي.

المادة القرآنية الحاكمة

يحكم هذه الطبقة قول الله تعالى: ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا﴾ (طه: 114). وتعمل الآية هنا لا بوصفها شاهداً زخرفياً على القاعدة، بل بوصفها جزءاً من المدونة التي تحدد معنى العلم أو البيان أو الوزن بحسب سؤال الباب.

وتعضدها الآية: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ﴾ (هود: 88). ويُراعى أن الحاكمية القرآنية لا تختزل في آيتين، بل تُبنى شبكة من المحكمات والنظائر والقيود والآيات المقابلة، ثم يُبين موقع كل آية من صياغة القاعدة.

يُفحص ما إذا كانت المادة القرآنية تؤيد المراجعة مباشرةً أم عبر القسط. فإذا كان الاستنباط متعدد الوسائط وجب خفض درجة الجزم، وبيان الخطوات التي نقلت الباحث من الاستعمال إلى التعميم.

تدخل الآيات النافية والاستثنائية في المدونة نفسها. فالقاعدة التي لا تعرف ماذا تفعل بالمخالفة القرآنية ليست قاعدة محكمة، وقد تحتاج إلى تقييد أو تقسيم أو رفض.

منهج الاستخراج والاختبار

يبدأ الاستخراج بجمع المواضع المرتبطة بالقسط والإصلاح من المدونة، ثم تسجيل الملاحظات من غير تحويلها إلى قاعدة أثناء الجمع. وبعد استقرار المادة تصنف الملاحظات إلى أنماط، ويُبحث عن تفسير يربط النمط بوظيفة بيانية محددة.

تُصاغ القاعدة الأولية في جملة قصيرة قابلة للنقض، ثم تُحدد شروطها وموانعها. ويُطلب من باحث آخر أن يبحث عن حالة لا تنطبق عليها؛ لأن القاعدة التي صيغت بطريقة لا تسمح بأي نقض ليست قاعدة اختبارية بل عبارة فضفاضة.

بعد ذلك تُختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة، ويُقارن أداؤها بفرضية منافسة. وقد يؤدي الاختبار إلى مراجعة دورية أو رد العلم إلى الله أو إلى خفض القاعدة إلى نمط محدود.

يُسجل في بطاقة القاعدة عدد المواضع المؤيدة والمقيدة والمخالفة، لكن العدد لا يحسم الحكم وحده؛ فقد تكون آية محكمة واحدة قيداً أقوى من تكرار أمثلة فرعية.

مواضع الخلل والمغالطات

أول خطر في هذا الباب هو تقديس المنهج. وينشأ حين يتعامل الباحث مع التكرار بوصفه برهاناً على العموم، من غير أن يسأل عن اختلاف السياقات أو وجود استثناءات أو تغير الوظيفة.

ويظهر خطر الانتصار للمذهب حين تُجمع أمثلة تؤيد الفرضية ويُهمل ما يخالفها. ولذلك يجب أن يشتمل سجل القاعدة على الآيات والملاحظات النافية، وأن يظهر للقارئ سبب استبعادها أو أثرها في التقييد.

أما إخفاء الخطأ فيحول القاعدة إلى سلطة فوق النص؛ إذ يبدأ المفسر بتطبيقها قبل قراءة الموضع، ثم يعيد تشكيل الآية كي توافقها. ويمنع المنهج هذا الانقلاب بإعطاء النص المحلي والسياق حقهما قبل استدعاء القاعدة العامة.

ويُعالج رفض التصحيح بقاعدة المراجعة: الاستثناء الحقيقي لا يُخفى، لكنه لا يهدم القاعدة آلياً أيضاً؛ بل يختبر هل هو خارج المجال أو يكشف شرطاً جديداً أو ينقض أصل التعميم.

التطبيقات والحالات الحدية

يُختبر الباب على حالة يكون فيها الميثاق واضحاً وعلى حالة حدية يتنازعها التواضع والمراجعة. ويجب أن تعطي القاعدة تفسيراً لسبب اختلاف النتيجة بين الحالتين، لا أن تكتفي بإعلان الانطباق أو عدمه.

تُبنى حالة مضادة عمداً، مثل آية أو سورة أو استعمال يضغط على حدود القاعدة. فإذا احتاج الباحث إلى استثناءات كثيرة أو تأويلات بعيدة لإنقاذها، كان ذلك دليلاً على أن الصياغة أوسع من المادة.

يُطلب تطبيق مستقل من باحث لم يشارك في بناء القاعدة. فإذا فهمها بطريقة مختلفة جذرياً أو احتاج إلى افتراضات غير مكتوبة، وجب تحسين التعريف أو الحدود قبل الاعتماد.

ينتهي الاختبار بأحد أربعة أحكام: قاعدة محكمة في مجالها، أو قاعدة راجحة تحتاج إلى قيد، أو نمط استكشافي، أو فرضية مرفوضة. ولا يُعد خفض الدرجة فشلاً؛ بل هو من مقتضى القسط في العلم.

القواعد والنتائج التشغيلية

تستخلص من الباب قاعدة أولى تقضي بأن تكتمل النظرية حين يصبح الباحث ملتزماً بميثاق يمنع تحويل القواعد إلى سلطة فوق القرآن أو إلى مذهب مغلق. وتُربط هذه القاعدة مباشرةً بميثاق باحث حتى تتحول إلى إجراء يمكن مراجعته.

وتقرر القاعدة الثانية أن المنهج والعصمة لا يُساوى بالثقة والقطع. ويترتب على هذا الفرق أن الباحث يجب أن يذكر رتبة النتيجة ومجالها، وألا يصوغ النمط أو القرينة بصيغة الأصل الكلي.

وتقرر القاعدة الثالثة أن تقديس المنهج وإخفاء الخطأ لا يعالجان بالنصيحة وحدها، بل بسجل بيانات يفرض ذكر الشواهد المخالفة وحالات الفشل والإصدار السابق.

أما القاعدة الرابعة فتجعل مراجعة دورية ورد العلم إلى الله جزءاً من نتيجة الباب. فالقاعدة لا تكتمل إلا إذا عرف الباحث ما الذي يحدها وما الذي قد يغيرها مستقبلاً.

مصفوفة الباب

الحقل	السؤال	المخرج
المادة	ما المدونة التي بُنيت عليها القاعدة؟	سجل موثق

الحقل	السؤال	المخرج
الصياغة	ما الجملة القابلة للاختبار؟	قاعدة أولية
المجال	أين تنطبق؟	نطاق محدد
الشرط	متى تعمل؟	شروط وموانع
الاختبار	ما الحالة الحدية والمنافسة؟	درجة مقاومة
الإصدار	ما الذي تغير ولماذا؟	سجل مراجعة

القسم التركيبي الأول: مراتب القواعد البيانية

النوع	تعريفه
قاعدة حاكمة	ترجع إلى محكم أو أصل يضبط طبقات واسعة من التفسير.
قاعدة مؤسسة	تنشئ مساراً منهجياً لازماً مثل جمع المدونة قبل النظرية.
قاعدة لسانية	تضبط الصيغة والتركيب والإحالة والنظم.
قاعدة سياقية	تضبط موقع اللفظ والآية والمقطع والسورة.
قاعدة مفهومية	تضبط بناء المفهوم وحدوده ومقابلاته.
قاعدة شبكية	تضبط إثبات العلاقات وأنواعها ودرجاتها.
قاعدة سُورية	تخص بنية السورة ومقاطعها ومحورها.
قاعدة محكمية	تضبط رد المتشابه وتعيين القيود.
قاعدة ترجيحية	تنظم المقارنة بين الأقوال والقرائن.
قاعدة روائية	تضبط استعمال المأثور وأسباب النزول.
قاعدة سننية	تصف انتظاماً متكرراً في أفعال الجماعات أو مآلاتها.

النوع	تعريفه
قاعدة مقصدية	تضبط استخراج الغايات بعد ثبوت الدلالة.
قاعدة مآلية	تختبر أثر التنزيل والنتيجة.
قاعدة تطبيقية	تصل النظرية بواقعة بعد تحقيق المناط.
قاعدة حاسوبية	تنظم تمثيل البيانات والقرارات والإصدارات.

قاعدة حاكمة

ترجع إلى محكم أو أصل يضبط طبقات واسعة من التفسير. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة مؤسسة

تنشئ مساراً منهجياً لازماً مثل جمع المدونة قبل النظرية. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة لسانية

تضبط الصيغة والتركيب والإحالة والنظم. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة سياقية

تضبط موقع اللفظ والآية والمقطع والسورة. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة مفهومية

تضبط بناء المفهوم وحدوده ومقابلاته. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة شبكية

تضبط إثبات العلاقات وأنواعها ودرجاتها. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة سُورية

تخص بنية السورة ومقاطعها ومحورها. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة محكمية

تضبط رد المتشابه وتعيين القيود. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة ترجيحية

تنظم المقارنة بين الأقوال والقرائن. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة روائية

تضبط استعمال المأثور وأسباب النزول. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة سننية

تصف انتظاماً متكرراً في أفعال الجماعات أو مآلاتها. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة مقصدية

تضبط استخراج الغايات بعد ثبوت الدلالة. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة مآلية

تختبر أثر التنزيل والنتيجة. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة تطبيقية

تصل النظرية بواقعة بعد تحقيق المناط. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

قاعدة حاسوبية

تنظم تمثيل البيانات والقرارات والإصدارات. ولا يُستعمل هذا النوع خارج مجاله من غير بيان انتقاله إلى طبقة أخرى. كما يجب أن يُذكر مصدر القاعدة ودرجة ثقتها وحالاتها الحدية.

تُختبر القاعدة بموضع لا يدخل في أمثلتها الأولى، ويُسأل هل بقيت صالحةً بصيغتها أم احتاجت إلى تقييد. ويُحفظ التقييد في تعريف القاعدة لا في هامش منفصل ينساه المستخدم.

القسم التركيبي الثاني: الستون قاعدة الأساسية

م	القاعدة
1	ابدأ بالسؤال قبل صياغة القاعدة.
2	لا تستخرج قاعدة قبل تجميد المدونة مؤقتاً.
3	افصل الملاحظة من النمط ومن القاعدة.
4	لا تجعل التكرار العددي برهاناً على العموم.
5	أدخل الآيات النافية والاستثنائية في بناء القاعدة.
6	صغ القاعدة في عبارة قابلة للنقض.
7	حدد مجال القاعدة صراحةً.
8	حدد شروط تطبيقها وموانعها.
9	اذكر مصدر كل جزء من صياغة القاعدة.
10	اختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة.

م	القاعدة
11	ابن فرضية منافسة واحدة على الأقل.
12	لا تعالج الاستثناء بالحذف.
13	فرّق بين الاستثناء الحقيقي وخروج الحالة عن المجال.
14	خفض القاعدة إلى نمط إذا لم تصمد أمام الاختبار.
15	لا ترفع النمط إلى أصل بسبب الشهرة.
16	قدّم المحكم على التعميم المستخرج.
17	لا تجعل المعجم يحكم التركيب.
18	الصيغة جزء من دلالة القاعدة اللسانية.
19	الإعراب المحتمل لا يثبت مراداً واحداً.
20	الإحالة تحتاج إلى قرينة سياقية.
21	المقطع وحدة تفسيرية تحتاج إلى تعليل حدوده.
22	السورة سياق حاكم على موضع الآية.
23	التصريف يجمع المواضع ولا يلغي خصوصيتها.
24	السياق الخارجي المحتمل لا يقيد المحكم الداخلي.
25	سبب النزول لا يحصر العموم بذاته.
26	المفهوم لا يساوي الجذر أو اللفظ.
27	العلاقة الشبكية تحتاج إلى نوع ودليل واتجاه.
28	التلازم لا يساوي السببية.
29	المركزية العددية لا تساوي الحاكمية.
30	الآية الحاكمة تُثبت بوظيفتها لا بشهرتها.

م	القاعدة
31	رد المتشابه إلى المحكم لا يعني إلغاء المتشابه.
32	التقييد يحتاج إلى قرينة في النص أو الشبكة.
33	التخصيص لا يثبت بالتاريخ المحتمل وحده.
34	القول الأشهر ليس بالضرورة الأرجح.
35	الترجيح يحتاج إلى عرض أقوى قراءة منافسة.
36	الراجح لا يصاغ بصيغة القطع.
37	التوقف نتيجة علمية إذا بقي النقص جوهرياً.
38	المأثور يحتاج إلى ثبوت ووظيفة قبل الاحتجاج.
39	قول الصحابي أو التابعي تفسير معتبر لا نص منزل.
40	التلقي تاريخ للفهم لا جزء من الوحي.
41	العقل يختبر الاتساق ولا يستقل بتعيين المراد.
42	العلم المتغير لا يصبح المعنى النهائي للآية.
43	المصطلح الوافد لا يحكم المفهوم القرآني.
44	الترجمة لا تثبت الترادف التام.
45	السنّة القرآنية لا تعني حتمية ميكانيكية.
46	المقصد يُستخرج بعد ثبوت الدلالة والعلاقات.
47	المقصد لا يصحح تفسيراً ضعيفاً.
48	المآل يحكم التطبيق ولا يعيد كتابة النص.
49	التطبيق يحتاج إلى تحقيق المناط.
50	ارتفاع كلفة الخطأ يرفع عتبة التحقق.

م	القاعدة
51	لا تجمع القواعد المتعارضة في رقم واحد.
52	قدّم القاعدة الأقرب إلى النص عند تساوي الدليل.
53	قدّم الخاص في مجاله على العام إذا ثبت التخصيص.
54	لا تطبق قاعدة خارج مجالها من غير تعليل.
55	كل قاعدة تحمل درجة ثقة لا لقباً مطلقاً.
56	احفظ حالات فشل القاعدة في سجلها.
57	احفظ الإصدارات السابقة وأسباب التعديل.
58	يجب أن يستطيع باحث مستقل إعادة بناء القاعدة.
59	الذكاء الاصطناعي يقترح أنماطاً ولا يعتمد القاعدة.
60	يبقى القرآن حاكماً على القاعدة والمنهج والباحث.

القاعدة 1: ابدأ بالسؤال قبل صياغة القاعدة. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 2: لا تستخرج قاعدة قبل تجميد المدونة مؤقتاً. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 3: افصل الملاحظة من النمط ومن القاعدة. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 4: لا تجعل التكرار العددي برهاناً على العموم. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 5: أدخل الآيات النافية والاستثنائية في بناء القاعدة. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 6: صغ القاعدة في عبارة قابلة للنقض. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 7: حدد مجال القاعدة صراحةً. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 8: حدد شروط تطبيقها وموانعها. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 9: اذكر مصدر كل جزء من صياغة القاعدة. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 10: اختبر القاعدة خارج أمثلتها المؤسسة. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 11: ابن فرضية منافسة واحدة على الأقل. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 12: لا تعالج الاستثناء بالحذف. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 13: فرّق بين الاستثناء الحقيقي وخروج الحالة عن المجال. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 14: خفض القاعدة إلى نمط إذا لم تصمد أمام الاختبار. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 15: لا ترفع النمط إلى أصل بسبب الشهرة. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 16: قدّم المحكم على التعميم المستخرج. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 17: لا تجعل المعجم يحكم التركيب. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 18: الصيغة جزء من دلالة القاعدة اللسانية. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 19: الإعراب المحتمل لا يثبت مراداً واحداً. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 20: الإحالة تحتاج إلى قرينة سياقية. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 21: المقطع وحدة تفسيرية تحتاج إلى تعليل حدوده. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 22: السورة سياق حاكم على موضع الآية. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 23: التصريف يجمع المواضع ولا يلغي خصوصيتها. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 24: السياق الخارجي المحتمل لا يقيد المحكم الداخلي. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 25: سبب النزول لا يحصر العموم بذاته. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 26: المفهوم لا يساوي الجذر أو اللفظ. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 27: العلاقة الشبكية تحتاج إلى نوع ودليل واتجاه. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 28: التلازم لا يساوي السببية. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 29: المركزية العددية لا تساوي الحاكمية. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 30: الآية الحاكمة تُثبت بوظيفتها لا بشهرتها. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 31: رد المتشابه إلى المحكم لا يعني إلغاء المتشابه. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 32: التقييد يحتاج إلى قرينة في النص أو الشبكة. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 33: التخصيص لا يثبت بالتاريخ المحتمل وحده. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 34: القول الأشهر ليس بالضرورة الأرجح. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 35: الترجيح يحتاج إلى عرض أقوى قراءة منافسة. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 36: الراجح لا يصاغ بصيغة القطع. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 37: التوقف نتيجة علمية إذا بقي النقص جوهرياً. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 38: المأثور يحتاج إلى ثبوت ووظيفة قبل الاحتجاج. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 39: قول الصحابي أو التابعي تفسير معتبر لا نص منزل. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 40: التلقي تاريخ للفهم لا جزء من الوحي. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 41: العقل يختبر الاتساق ولا يستقل بتعيين المراد. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 42: العلم المتغير لا يصبح المعنى النهائي للآية. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 43: المصطلح الوافد لا يحكم المفهوم القرآني. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 44: الترجمة لا تثبت الترادف التام. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 45: السنّة القرآنية لا تعني حتمية ميكانيكية. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 46: المقصد يُستخرج بعد ثبوت الدلالة والعلاقات. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 47: المقصد لا يصحح تفسيراً ضعيفاً. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 48: المآل يحكم التطبيق ولا يعيد كتابة النص. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 49: التطبيق يحتاج إلى تحقيق المناط. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 50: ارتفاع كلفة الخطأ يرفع عتبة التحقق. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 51: لا تجمع القواعد المتعارضة في رقم واحد. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 52: قدّم القاعدة الأقرب إلى النص عند تساوي الدليل. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 53: قدّم الخاص في مجاله على العام إذا ثبت التخصيص. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 54: لا تطبق قاعدة خارج مجالها من غير تعليل. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 55: كل قاعدة تحمل درجة ثقة لا لقباً مطلقاً. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 56: احفظ حالات فشل القاعدة في سجلها. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 57: احفظ الإصدارات السابقة وأسباب التعديل. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 58: يجب أن يستطيع باحث مستقل إعادة بناء القاعدة. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 59: الذكاء الاصطناعي يقترح أنماطاً ولا يعتمد القاعدة. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القاعدة 60: يبقى القرآن حاكماً على القاعدة والمنهج والباحث. وتعمل هذه القاعدة داخل منظومة القواعد الأخرى، فلا تُنتزع من سياقها المنهجي لتصبح حكماً منفرداً. ويجب أن يظهر في التقرير كيف أثرت في القرار وما البيانات التي كانت ستغير تطبيقها.

القسم التركيبي الثالث: الأربعون مغالطة في صناعة القواعد

1. مغالطة المثال الواحد

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

2. مغالطة كثرة التكرار

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

3. مغالطة الأمثلة المؤيدة وحدها

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

4. مغالطة القاعدة غير القابلة للنقض

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

5. مغالطة تغيير المجال بعد ظهور المخالفة

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

6. مغالطة حذف الاستثناء

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

7. مغالطة كل استثناء يهدم القاعدة

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

8. مغالطة الشهرة بوصفها صحة

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

9. مغالطة المفسر الكبير بوصفه دليلاً

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

10. مغالطة المصطلح الرنان

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

11. مغالطة الجذر الحاكم

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

12. مغالطة المعجم النهائي

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

13. مغالطة الإعراب الواحد

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

14. مغالطة السياق القريب وحده

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

15. مغالطة السورة ذات الموضوع الواحد قسراً

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

16. مغالطة سبب النزول الحاصر

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

17. مغالطة التاريخ المعاد بناؤه

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

18. مغالطة الشبكة التي تربط كل شيء

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

19. مغالطة المركزية الحسابية

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

20. مغالطة السببية من التلازم

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

21. مغالطة الآية الأشهر بوصفها حاكمة

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

22. مغالطة المحكم المذهبي

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

23. مغالطة تقييد النص بقيمة حديثة

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

24. مغالطة الترجيح العددي

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

25. مغالطة الإجماع غير الموثق

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

26. مغالطة المأثور المعصوم

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

27. مغالطة العقل المستقل بالمراد

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

28. مغالطة العلم المعاصر بوصفه تفسيراً نهائياً

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

29. مغالطة المصطلح الوافد

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

30. مغالطة الترجمة المرادفة

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

31. مغالطة السنن الحتمية

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

32. مغالطة المقصد السابق للنص

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

33. مغالطة المآل النفعي

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

34. مغالطة التطبيق المباشر

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

35. مغالطة الدرجة النهائية الواحدة

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

36. مغالطة قاعدة بلا مجال

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

37. مغالطة قاعدة بلا إصدار

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

38. مغالطة الذكاء الاصطناعي المشرع للقواعد

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

39. مغالطة عصمة النظام

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

40. مغالطة رفض التصحيح بعد النشر

تقع هذه المغالطة حين يتحول عنصر مساعد أو ملاحظة جزئية إلى أساس لا يحتمل وزن النتيجة. ويُكشف الخلل بإعادة السؤال إلى المدونة وبإظهار الحالات التي لا تنطبق عليها الصياغة وبمقارنة القاعدة بفرضية منافسة.

العلاج ليس حذف الأداة، بل إعادة وضعها في مرتبتها: قد يبقى المثال شاهداً، أو الشهرة تاريخاً للتلقي، أو الشبكة أداة اكتشاف، أو العلم الحديث مجال مقارنة، من غير أن تصبح أي منها حاكماً منفرداً على معنى القرآن.

القسم التركيبي الرابع: مختبرات القواعد البيانية

قاعدة رد المتشابه إلى المحكم

مجال المختبر: العقيدة والتنزيه. تُختبر في آيات الصفات مع ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة السياق المقطعي

مجال المختبر: الخطاب التشريعي. تُختبر في آية السيف داخل سورة التوبة وعهودها.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة السبب لا يحصر العموم

مجال المختبر: أسباب النزول. تُختبر على آيات نزلت في وقائع خاصة وبقي لفظها عاماً.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة السورة سياق حاكم

مجال المختبر: الوحدة السُّورية. تُختبر على سورة الرحمن وتسلسل التعليم والميزان.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة المفهوم أوسع من الجذر

مجال المختبر: المفاهيم. تُختبر على العلم والهدى والبيان.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة التلازم لا يساوي السببية

مجال المختبر: الشبكات. تُختبر على الشكر والرزق والابتلاء.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟

الطبقة	سؤال الاختبار
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة المركزية لا تساوي الحاكمية

مجال المختبر: الشبكات. تُختبر على كثرة لفظ مقابل آية تضبط المجال.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة المآل يحكم التطبيق

مجال المختبر: الأحكام. تُختبر في العقوبات والحقوق عالية الأثر.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة المقصد بعد الدلالة

مجال المختبر: المقاصد. تُختبر في قضايا الأسرة والمال.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة التوقف المسؤول

مجال المختبر: الترجيح. تُختبر عند تساوي قرائن تفسيرين.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة البيان النبوي الثابت

مجال المختبر: المأثور. تُختبر في تفسير مجمل شرعي ثابت بالسنة.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟

الطبقة	سؤال الاختبار
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة قول الصحابي ليس وحياً

مجال المختبر: المأثور. تُختبر في أسباب النزول والمصاديق.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة العلم لا يحكم القرآن

مجال المختبر: التفسير العلمي. تُختبر في الشمس والجبال والبحرين.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة المصطلح الوافد لا يحكم المفهوم

مجال المختبر: العلوم الإنسانية. تُختبر في النفس والتعارف والمعايش.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة رفع العتبة مع كلفة الخطأ

مجال المختبر: التطبيق. تُختبر في العقيدة والقضاء والسلطة.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة الاستثناء يقيد ولا يُخفى

مجال المختبر: الاستقراء. تُختبر في عمومات لها قيود قرآنية صريحة.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة الحاكمية وظيفة لا شهرة

مجال المختبر: مراتب الآيات. تُختبر على اختيار الآية الحاكمة في شبكة العمران.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة تعدد الوظيفة

مجال المختبر: السياق. تُختبر في القول التعليمي والقضائي والوعظي.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟

الطبقة	سؤال الاختبار
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة حفظ تاريخ الإصدار

مجال المختبر: الحوسبة. تُختبر عند ظهور قراءة أو نسخة أو تحليل جديد.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

قاعدة القرآن حاكم على القواعد

مجال المختبر: النظرية. تُختبر حين تقود قاعدة موروثة إلى مخالفة محكم.

يبدأ الاختبار بجمع المدونة الخاصة بالقاعدة، ثم تحديد الأمثلة المؤسسة والحالات النافية، وبعدها تُصاغ فرضية منافسة تفسر المواضع نفسها. ويُمنع اختيار الأمثلة بعد معرفة النتيجة النهائية.

يُقاس نجاح القاعدة بقدرتها على تفسير المواضع مع حفظ الفروق والسياقات، وبعدد القيود اللازمة لإنقاذها، وبإمكان باحث مستقل أن يطبقها على موضع جديد ويصل إلى نتيجة متقاربة.

الطبقة	سؤال الاختبار
المدونة	هل جُمعت المؤيدات والمقيدات والنافيات؟
الصياغة	هل القاعدة قابلة للنقض؟
الحد	ما المجال والشرط والمانع؟
المنافس	هل توجد صياغة أبسط أو أدق؟
القرار	محكمة أم راجحة أم نمط أم مرفوضة؟

القسم التركيبي الخامس: معيار اعتماد القاعدة

المعيار	الشرط
اكتمال المدونة	استُخدمت مسارات استدعاء متعددة وأُدخلت الحالات النافية.
وضوح الصياغة	الجملة محددة وقابلة للاختبار والنقض.
تحديد المجال	يُعرف أين تنطبق وأين لا تنطبق.
الشروط والموانع	مذكورة داخل تعريف القاعدة.
تنوع الشواهد	لا تعتمد على موضع واحد أو نوع واحد من الخطاب.
الاختبار الخارجي	طُبقت خارج أمثلتها المؤسسة.
الحالة الحدية	اختُبرت على مثال يضغط على حدودها.
الفرضية المنافسة	قورنت بتفسير بديل حقيقي.
الاستقلال	راجعها باحث لم يشارك في صياغتها.

المعيار	الشرط
القابلية للتكرار	يمكن إعادة بناء دليلها من السجل.
الترتيب	موضعها معلوم من القواعد الأخرى.
الإصدار	لها رقم إصدار وتاريخ وسجل تعديل.

اكتمال المدونة: استُخدمت مسارات استدعاء متعددة وأُدخلت الحالات النافية. ولا يُعد اكتمال هذا المعيار شكلياً؛ بل يجب أن يوجد في ملف القاعدة دليل يمكن لمراجع آخر فحصه. وإذا فشل معيار جوهري خُفضت درجة القاعدة أو أوقفت عن الاستعمال.

وضوح الصياغة: الجملة محددة وقابلة للاختبار والنقض. ولا يُعد اكتمال هذا المعيار شكلياً؛ بل يجب أن يوجد في ملف القاعدة دليل يمكن لمراجع آخر فحصه. وإذا فشل معيار جوهري خُفضت درجة القاعدة أو أوقفت عن الاستعمال.

تحديد المجال: يُعرف أين تنطبق وأين لا تنطبق. ولا يُعد اكتمال هذا المعيار شكلياً؛ بل يجب أن يوجد في ملف القاعدة دليل يمكن لمراجع آخر فحصه. وإذا فشل معيار جوهري خُفضت درجة القاعدة أو أوقفت عن الاستعمال.

الشروط والموانع: مذكورة داخل تعريف القاعدة. ولا يُعد اكتمال هذا المعيار شكلياً؛ بل يجب أن يوجد في ملف القاعدة دليل يمكن لمراجع آخر فحصه. وإذا فشل معيار جوهري خُفضت درجة القاعدة أو أوقفت عن الاستعمال.

تنوع الشواهد: لا تعتمد على موضع واحد أو نوع واحد من الخطاب. ولا يُعد اكتمال هذا المعيار شكلياً؛ بل يجب أن يوجد في ملف القاعدة دليل يمكن لمراجع آخر فحصه. وإذا فشل معيار جوهري خُفضت درجة القاعدة أو أوقفت عن الاستعمال.

الاختبار الخارجي: طُبقت خارج أمثلتها المؤسسة. ولا يُعد اكتمال هذا المعيار شكلياً؛ بل يجب أن يوجد في ملف القاعدة دليل يمكن لمراجع آخر فحصه. وإذا فشل معيار جوهري خُفضت درجة القاعدة أو أوقفت عن الاستعمال.

الحالة الحدية: اختُبرت على مثال يضغط على حدودها. ولا يُعد اكتمال هذا المعيار شكلياً؛ بل يجب أن يوجد في ملف القاعدة دليل يمكن لمراجع آخر فحصه. وإذا فشل معيار جوهري خُفضت درجة القاعدة أو أوقفت عن الاستعمال.

الفرضية المنافسة: قورنت بتفسير بديل حقيقي. ولا يُعد اكتمال هذا المعيار شكلياً؛ بل يجب أن يوجد في ملف القاعدة دليل يمكن لمراجع آخر فحصه. وإذا فشل معيار جوهري خُفضت درجة القاعدة أو أوقفت عن الاستعمال.

الاستقلال: راجعها باحث لم يشارك في صياغتها. ولا يُعد اكتمال هذا المعيار شكلياً؛ بل يجب أن يوجد في ملف القاعدة دليل يمكن لمراجع آخر فحصه. وإذا فشل معيار جوهري خُفضت درجة القاعدة أو أوقفت عن الاستعمال.

القابلية للتكرار: يمكن إعادة بناء دليلها من السجل. ولا يُعد اكتمال هذا المعيار شكلياً؛ بل يجب أن يوجد في ملف القاعدة دليل يمكن لمراجع آخر فحصه. وإذا فشل معيار جوهري خُفضت درجة القاعدة أو أوقفت عن الاستعمال.

الترتيب: موضعها معلوم من القواعد الأخرى. ولا يُعد اكتمال هذا المعيار شكلياً؛ بل يجب أن يوجد في ملف القاعدة دليل يمكن لمراجع آخر فحصه. وإذا فشل معيار جوهري خُفضت درجة القاعدة أو أوقفت عن الاستعمال.

الإصدار: لها رقم إصدار وتاريخ وسجل تعديل. ولا يُعد اكتمال هذا المعيار شكلياً؛ بل يجب أن يوجد في ملف القاعدة دليل يمكن لمراجع آخر فحصه. وإذا فشل معيار جوهري خُفضت درجة القاعدة أو أوقفت عن الاستعمال.

القسم التركيبي السادس: الخوارزمية الحاسوبية للقواعد

م	المرحلة
1	تحرير السؤال التفسيري
2	تحديد نوع القاعدة المطلوبة
3	اختيار المدونة المجمدة
4	استخراج الملاحظات دون تعميم
5	تجميع الأنماط المتكررة
6	تسمية العلاقة أو الوظيفة
7	صياغة قاعدة أولية قابلة للنقض

م	المرحلة
8	تحديد المجال
9	تحديد الشروط
10	تحديد الموانع
11	جمع الحالات النافية
12	تحديد الحالة الحدية
13	بناء فرضية منافسة
14	اختبار خارج العينة
15	مقارنة الأداء والتكلف
16	ترتيبها مع القواعد الأخرى
17	صياغة درجة الثقة
18	مراجعة مستقلة
19	اعتماد الإصدار
20	إعادة الفتح عند ظهور مادة جديدة

المرحلة 1: تحرير السؤال التفسيري. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجلٍ مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 2: تحديد نوع القاعدة المطلوبة. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجلٍ مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 3: اختيار المدونة المجمدة. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 4: استخراج الملاحظات دون تعميم. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 5: تجميع الأنماط المتكررة. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 6: تسمية العلاقة أو الوظيفة. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 7: صياغة قاعدة أولية قابلة للنقض. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 8: تحديد المجال. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 9: تحديد الشروط. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 10: تحديد الموانع. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 11: جمع الحالات النافية. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 12: تحديد الحالة الحدية. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجلٍ مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 13: بناء فرضية منافسة. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 14: اختبار خارج العينة. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجلٍ مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 15: مقارنة الأداء والتكلف. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجلٍ مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 16: ترتيبها مع القواعد الأخرى. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجلٍ مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 17: صياغة درجة الثقة. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 18: مراجعة مستقلة. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 19: اعتماد الإصدار. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المرحلة 20: إعادة الفتح عند ظهور مادة جديدة. تُحفظ المدخلات والمخرجات والقرارات في سجل مستقل، ويُمنع النظام من الانتقال آلياً إذا كان النقص في المدونة أو الهوية أو السياق جوهرياً. ويستطيع الباحث تجاوز البوابة فقط مع تعليل ومراجعة.

المصفوفة الحاسوبية المقترحة

الحقل	وظيفته
rule_id	معرف ثابت
rule_label	اسم القاعدة
rule_type	نوعها ومرتبتها
definition	الصياغة المعتمدة
scope	مجال التطبيق
conditions	الشروط
blockers	الموانع
supporting_evidence	الشواهد المؤيدة
counter_evidence	الشواهد النافية
boundary_cases	الحالات الحدية
alternative_rule	الفرضية المنافسة
confidence	درجة الثقة
reviewer	المراجع
version	الإصدار
change_log	تاريخ التعديل

تمنع هذه المصفوفة أن تتحول القاعدة إلى سطر ثابت بلا تاريخ. فكل تعديل في المجال أو الشرط أو الاستثناء يُحفظ، ويمكن للباحث معرفة أي إصدار استُخدم في تفسير سابق، وهل تغير الحكم بسبب اتساع المدونة أو بسبب تصحيح صياغة القاعدة.

ميثاق الباحث في القواعد البيانية

م	العهد
1	لا أصنع القاعدة قبل جمع المدونة.
2	لا أخفي آيةً أو حالةً تخالف صياغتي.
3	أفرق بين الملاحظة والنمط والقاعدة.
4	أحدد مجال كل قاعدة وشرطها ومانعها.
5	أختبر القاعدة خارج أمثلتها الأولى.
6	أبني فرضية منافسة قبل الاعتماد.
7	لا أقدس قاعدةً موروثة أو مستحدثة.
8	أرد المتشابه إلى المحكم.
9	أحفظ للسياق والسورة حقهما.
10	لا أجعل المقصد يصحح قراءة ضعيفة.
11	لا أجعل العلم الحديث حاكماً على القرآن.
12	لا أساوي المركزية العددية بالحاكمية.
13	أذكر درجة الثقة ولا أصوغ الراجح قطعاً.
14	أقبل التوقف وخفض القاعدة إلى نمط.
15	أحفظ سجل الفشل والاستثناء.
16	أحفظ تاريخ الإصدارات والتعديل.
17	أفتح القاعدة للاعتراض والمراجعة.
18	أطبق المعيار نفسه على الموافق والمخالف.
19	أجعل التقنية خادمةً للاختبار لا سلطةً فوقه.

م	العهد
20	أرد العلم إلى الله وأجعل القسط ميزاناً للبحث.

العهد 1: لا أصنع القاعدة قبل جمع المدونة. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها؛ فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 2: لا أخفي آيةً أو حالةً تخالف صياغتي. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها؛ فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 3: أفرق بين الملاحظة والنمط والقاعدة. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها؛ فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 4: أحدد مجال كل قاعدة وشرطها ومانعها. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها؛ فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 5: أختبر القاعدة خارج أمثلتها الأولى. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها؛ فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 6: أبني فرضية منافسة قبل الاعتماد. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها؛ فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 7: لا أقدس قاعدةً موروثة أو مستحدثة. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها؛ فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 8: أرد المتشابه إلى المحكم. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها؛ فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 9: أحفظ للسياق والسورة حقهما. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها؛ فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 10: لا أجعل المقصد يصحح قراءة ضعيفة. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها؛ فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 11: لا أجعل العلم الحديث حاكماً على القرآن. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها؛ فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 12: لا أساوي المركزية العددية بالحاكمية. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها، فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 13: أذكر درجة الثقة ولا أصوغ الراجح قطعاً. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها، فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 14: أقبل التوقف وخفض القاعدة إلى نمط. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها، فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 15: أحفظ سجل الفشل والاستثناء. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها، فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 16: أحفظ تاريخ الإصدارات والتعديل. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها، فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 17: أفتح القاعدة للاعتراض والمراجعة. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها، فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 18: أطبق المعيار نفسه على الموافق والمخالف. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها، فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 19: أجعل التقنية خادمةً للاختبار لا سلطةً فوقه. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها، فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

العهد 20: أرد العلم إلى الله وأجعل القسط ميزاناً للبحث. ويظهر الالتزام به في سجل البحث لا في المقدمة وحدها، فالميثاق وظيفة منهجية تحكم جمع الأدلة وصياغة القاعدة ونشرها وتصحيحها.

الخاتمة

ينتهي الكتاب إلى أن القواعد البيانية ليست طبقةً فوق القرآن، بل أدوات مشتقة من انتظام بيانه تُرد إليه في كل استعمال. وكلما استقلت القاعدة عن المدونة والسياق والمحكم تحولت من وسيلة ضبط إلى حاكم بشري قد يطغى على النص.

تظهر الحاجة إلى هذا العلم لأن التفسير لا يستطيع أن يبقى مجموعة ملاحظات جزئية، كما لا يجوز له أن يقفز مباشرةً إلى نظريات كبرى. والقواعد هي الطبقة الوسيطة التي تحول الملاحظات المتحققة إلى انتظامات قابلة للاختبار، وتحفظ للخصوصيات والاستثناءات حقها.

يؤسس الكتاب فرقاً حاسماً بين القاعدة والسنّة والمقصد؛ فالقاعدة تضبط الفهم أو العلاقة، والسنّة تصف انتظاماً في الوقائع والمآلات، والمقصد يحدد جهة غائية. وقد تجتمع هذه الطبقات حول موضوع واحد من غير أن تتطابق.

كما يجعل الفشل جزءاً من تاريخ العلم؛ فالقاعدة التي لا تصمد أمام حالة حدية لا تُخفى، بل يُحفظ فشلها ويُعاد تقييدها أو خفضها أو رفضها. وبذلك يكون التصحيح علامة نضج للمنهج لا تهديداً لهيبته.

وتظل الغاية إقامة الوزن بالقسط في التفسير: فلا تُضخم ملاحظة صغيرة حتى تصبح قانوناً، ولا يُهمل انتظام قوي بسبب مخالف واحد خارج المجال، ولا تُخفى القرائن المعارضة، ولا يُنسب إلى القرآن ما هو صياغة بشرية قابلة للمراجعة.

التعريف النهائي

القواعد البيانية للتفسير هي الأحكام المنهجية والدلالية المتكررة التي تُستخرج من مدونة قرآنية متحققة عبر ملاحظات وأنماط موثقة، وتُصاغ بحدود ومجالات وشروط وموانع، وتُختبر بالآيات النافية والحالات الحدية والفرضيات المنافسة والتطبيق خارج العينة المؤسسة، وتُرتب مع غيرها بحسب قربها من المحكم والنص والسياق ووظيفتها، وتظل قابلةً للتقييد والخفض والتصحيح والإصدار، بحيث تكون خادمةً لحاكمية القرآن ومنطق البيان والميزان والقسط لا سلطةً بشريةً فوق النص.

الملحق الأول: ملفات القواعد البيانية المعتمدة للاختبار

م	اسم القاعدة	الصياغة	الغاية	اختبارها
1	قاعدة النص قبل القاعدة	لا تُستدعى القاعدة العامة قبل قراءة الموضع في صيغه وتركيبه وسياقه المحلي.	تمنع أن يصبح المنهج قالباً يسبق النص ويعيد تشكيله.	تُختبر على مواضع تتغير فيها الدلالة باختلاف السياق.
2	قاعدة المدونة قبل الاستقراء	لا يجوز بناء قاعدة تفسيرية قبل جمع المدونة ذات الصلة وتجميدها مؤقتاً.	تمنع انتقاء الأمثلة وبناء القاعدة على ذاكرة الباحث.	يُقاس أثرها بإضافة مراجع مستقل لآيات لم تكن في المدونة.

م	اسم القاعدة	الصياغة	الغاية	اختبارها
3	قاعدة التمييز بين الملاحظة والنمط	الملاحظة الواحدة لا تساوي نمطاً، والنمط لا يساوي قاعدة.	تحفظ مراتب اليقين وتمنع تضخم النتائج.	يُطلب عدد متنوع من المواضع مع اختلاف السور والسياقات.
4	قاعدة قابلية النقض	يجب أن تصاغ القاعدة بحيث يمكن تصور حالة تبطلها أو تقيدها.	تمنع الصياغات الفضفاضة التي تفسر كل نتيجة بعد وقوعها.	يُطلب من المراجع تحديد مثال افتراضي أو قرآني مضاد.
5	قاعدة المجال المعلن	كل قاعدة تعمل في نطاق معين: لغوي أو سياقي أو سوري أو موضوعي أو تطبيقي.	تمنع نقل قاعدة صحيحة في مجال إلى مجال لا تحتمله.	تُختبر بتطبيقها خارج مجالها المقترح وملاحظة الانهيار.
6	قاعدة الشرط والمانع	لا يكتمل تعريف القاعدة حتى تُذكر شروط انطباقها وموانعه.	تحول دون المعالجة المتأخرة للاستثناءات.	يُراجع التعريف ليرى هل الشروط جزء منه أم هامشاً خارجياً.
7	قاعدة الشاهد النافي	يجب أن تسجل القاعدة الآيات والمواضع التي تبدو مخالفة لها.	تمنع التحيز التأكيدي وتساعد على اكتشاف الحدود.	يُقاس نجاحها بوضوح تفسير الحالات النافية أو خفض القاعدة.
8	قاعدة الفرضية المنافسة	لا تعتمد قاعدة رئيسة قبل صياغة تفسير بديل حقيقي للمادة نفسها.	تمنع توهم أن أول انتظام يراه الباحث هو الوحيد الممكن.	تُقارن الفرضيتان من حيث عدد القيود وقوة التفسير.
9	قاعدة الأقل تكلفاً	تُرجح القاعدة التي تفسر المادة بأقل عدد من الاستثناءات	تمنع إنقاذ القاعدة بتعديلات متلاحقة.	يُحصى مقدار القيود الإضافية التي تحتاجها كل صياغة.

م	اسم القاعدة	الصياغة	الغاية	اختبارها
		والتأويلات البعيدة إذا تساوت القرائن الأخرى.		
10	قاعدة المحكم الحاكم	لا يجوز لتعميم مستخرج أن يعارض محكماً قرآنيّاً في المجال نفسه.	تحفظ ترتيب الأدلة وتجعل الاستقراء خادماً للنص.	تُختبر بعرض القاعدة على المحكمات والقيود الصريحة.
11	قاعدة القريب قبل البعيد	تبدأ الدلالة بالسياق الأقرب ثم نتوسع إلى السورة والشبكة والقرآن كله.	تمنع إسقاط شبكة بعيدة على تركيب محلي واضح.	يُختبر ما إذا كان التفسير البعيد يغير وظيفة الموضع بلا قرينة.
12	قاعدة السورة سياق	موقع الآية في سورتها قيد أساسي قبل ضمها إلى موضوع عابر للسور.	تحفظ خصوصية الموضع داخل وحدته المنزلة.	تُختبر في الآيات التي تُستعمل عادة خارج سياقها السوري.
13	قاعدة التصريف مع حفظ الخصوصية	تجمع المواضع المتصرفة لتفسير بعضها بعضاً من غير دمجها في نص واحد.	تمنع إلغاء الفروق بين القصص أو الأحكام أو الخطابات.	تُراجع الألفاظ المشتركة والفروق الوظيفية بين السور.
14	قاعدة المفهوم لا الجذر	بناء المفهوم يعتمد على الاستعمالات والعلاقات لا على الجذر وحده.	تمنع الاشتقاق من أن يحكم النظرية.	تُختبر بمفاهيم تُعبر عنها ألفاظ متعددة أو ألفاظ لها وظائف مختلفة.
15	قاعدة العلاقة المسمّاة	لا تُثبت علاقة شبكية إلا إذا سُميت: شرط أو سبب أو نتيجة أو	تمنع الشبكات الغامضة.	يُطلب دليل على نوع العلاقة لا على وجود العقدتين فقط.

م	اسم القاعدة	الصياغة	الغاية	اختبارها
		تقابل أو غير ذلك.		
16	قاعدة التلازم لا يساوي السببية	اجتماع مفهومين أو تعاقبهما لا يثبت أن أحدهما سبب الآخر.	تحفظ الفارق بين الوصف والتفسير السببي.	تُبحث مواضع يفترق فيها المفهومان أو يتغير ترتيبهما.
17	قاعدة الحاكمية الوظيفية	الآية الحاكمة تُعرف بقدرتها على ضبط الشبكة لا بشهرة لفظها.	تمنع اختيار المركز بناء على التكرار أو الانطباع.	تُختبر بمرشح منافس وبآيات مقيدة.
18	قاعدة الوازر لا الحاكم	قد تكون الآية شديدة الصلة لكنها وازرة لقاعدة أوسع ولا تستقل بضبط المجال.	تحفظ تعدد الوظائف.	يُفحص أثر حذف الآية من الشبكة وهل ينهار الأصل أم يضعف فقط.
19	قاعدة المتشابه يحتاج شبكة	لا يُفسر المتشابه منفرداً بل يُرد إلى المحكمات والنظائر والسياقات.	تمنع بناء العقائد والأحكام على المحتمل.	تُختبر في الألفاظ ذات الاحتمال العقدي أو التشريعي.
20	قاعدة التقييد لا الإلغاء	القرينة المقيدة تضبط العموم ولا تمحو أصل الدلالة إلا بدليل مستقل.	تمنع استعمال القيود لرد النص.	يُميز أثر القيد على المجال من أثره على أصل الحكم.
21	قاعدة السبب لا يحصر العموم	خصوص واقعة النزول لا يحصر اللفظ العام بذاته.	تمنع تحويل التاريخ إلى قيد غير منصوص.	تُختبر بأمثلة تعدى استعمالها القرآني الواقعة الأولى.
22	قاعدة الرواية بعد التبين	لا يدخل المأثور في بناء القاعدة حتى يُفحص ثبوته ووظيفته.	تحفظ حاكمية القرآن وتمنع الخبر المحتمل من إنشاء أصل.	يُفصل بين رواية السبب والتفسير والمصداق.

م	اسم القاعدة	الصياغة	الغاية	اختبارها
23	قاعدة التلقي تاريخ فهم	شهرة تفسير في مدرسة أو عصر قرينة على التلقي لا على مراد الله بذاتها.	تمنع تقديس التاريخ التفسيري.	تُقارن القراءة الموروثة باللسان والسياق والمحكم.
24	قاعدة العقل أداة اتساق	يستخدم العقل في الاستدلال والترجيح وكشف التناقض ولا يستقل بتعيين المراد.	تمنع الفلسفة المسبقة من إعادة صياغة النص.	يُكشف الافتراض غير النصي الذي يحتاجه التفسير.
25	قاعدة العلم شاهد لا حاكم	العلم التجريبي قد يوضح الواقع أو يبطل إسقاطاً، لكنه لا يحدد المعنى النهائي للآية المتعددة الوظائف.	تمنع ربط القرآن بنظرية متغيرة.	تُختبر على الآيات الكونية متعددة القراءة.
26	قاعدة المصطلح لا يحكم المفهوم	المصطلح الحديث أداة سؤال ومقارنة لا تعريفاً للنظام القرآني.	تمنع إسقاط psychology أو sociology أو economics على النص.	يُعاد بناء المجال من مفاهيم القرآن ثم يقارن بالمصطلح.
27	قاعدة المقصد بعد الدلالة	لا يُستخرج المقصد قبل تثبيت معنى النص وشبكته.	تمنع صناعة غاية مرغوبة ثم تأويل الآيات لها.	يُطلب مسار من الدلالة إلى العلاقات ثم إلى الغاية.
28	قاعدة المآل للتنزيل	يُستعمل المآل لفحص التطبيق لا لإلغاء معنى ثابت.	تمنع النفعية التفسيرية.	يُفصل الحكم النصي عن قرار تنزيله في الواقع.
29	قاعدة السنن المقيدة	السنّة القرآنية انتظام له شروط ومجال ولا تُحوّل إلى حتمية	تحفظ دور الاختيار والتوبة والاستثناء.	تُبحث النصوص التي تبين الشروط أو فتح

م	اسم القاعدة	الصياغة	الغاية	اختبارها
		آلية.		باب التغيير.
30	قاعدة رفع العتبة مع الأثر	كلما ارتفعت كلفة الخطأ في العقيدة والحقوق والعقوبات ارتفعت متطلبات الدليل.	تربط علم التفسير بالمسؤولية.	تُطبق على فرق الاستئناس عن الإلزام.
31	قاعدة القول المخالف بأقوى صورة	يجب عرض التفسير المنافس كما يقدمه أقوى دليله لا في صورة ضعيفة.	تحقق القسط في الترجيح.	يُطلب من مراجع مؤيد للقول المنافس تقييم عرضه.
32	قاعدة الراجح لا القطعي	إذا بقي احتمال معتبر فلا تصاغ النتيجة بصيغة القطع.	تحفظ درجات العلم.	يُربط الأسلوب اللغوي بدرجة الثقة الفعلية.
33	قاعدة التوقف المنتج	التوقف يحدد سبب النقص والمادة المطلوبة لتجاوزه.	يجعل عدم الحكم جزءاً من البحث.	يجب ألا يكون التوقف غامضاً أو بلا برنامج استكمال.
34	قاعدة التعارض يحتاج ترتيباً	عند تعارض قاعدتين يُنظر في مجالهما وقربهما من النص وخصوصهما وقوة دليلهما.	تمنع الحل الحسابي المبسط.	يُكتب سبب تقديم واحدة أو التوقف بينهما.
35	قاعدة الخاص في مجاله	القاعدة الخاصة الموثقة مقدمة داخل مجالها على القاعدة العامة.	تحفظ الاستثناءات المنظمة.	يُختبر هل الخصوص حقيقي أم ناتج عن عينة ضيقة.
36	قاعدة السجل الكامل	كل قاعدة تحمل أدلتها وقيودها	تجعل العلم قابلاً للتدقيق.	لا يُقبل ملف قاعدة بلا مراجع وسجل

م	اسم القاعدة	الصياغة	الغاية	اختبارها
		وحالات فشلها وإصدارها.		تغيير.
37	قاعدة إعادة الإنتاج	يجب أن يستطيع باحث مستقل إعادة بناء القاعدة من البيانات.	تفصل العلم عن سلطة المؤلف.	يُقاس مقدار الاتفاق وأسباب الاختلاف.
38	قاعدة عدم محو الإصدار	إذا عُدلت القاعدة لا يُحذف تعريفها السابق بل يُحفظ سبب التغيير.	يحفظ تاريخ العلم ويكشف تطور المنهج.	تُربط التفسيرات المنشورة بالإصدار الذي استعملته.
39	قاعدة التقنية المفسرة	الخوارزمية تقترح أنماطاً وعلاقات لكنها لا تعتمد القاعدة من غير تفسير بشري.	تمنع الصندوق الأسود.	يجب أن يظهر سبب كل اقتراح وبياناته.
40	قاعدة القرآن فوق القواعد	كل قاعدة بشرية قابلة للمراجعة إذا خالفت نصاً أو شبكة أوسع أو مدونة أكمل.	تمنع تحول المنهج إلى مذهب مغلق.	تُراجع القواعد دورياً على ضوء المدونة الموسعة.

ملف القاعدة 1: قاعدة النص قبل القاعدة

الصياغة التشغيلية: لا تُستدعى القاعدة العامة قبل قراءة الموضع في صيغه وتركيبه وسياقه المحلي.

الغاية المنهجية: تمنع أن يصبح المنهج قالباً يسبق النص ويعيد تشكيله. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُختبر على مواضع تتغير فيها الدلالة باختلاف السياق. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 2: قاعدة المدونة قبل الاستقراء

الصياغة التشغيلية: لا يجوز بناء قاعدة تفسيرية قبل جمع المدونة ذات الصلة وتجميدها مؤقتاً.

الغاية المنهجية: تمنع انتقاء الأمثلة وبناء القاعدة على ذاكرة الباحث. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُقاس أثرها بإضافة مراجع مستقل لآيات لم تكن في المدونة. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 3: قاعدة التمييز بين الملاحظة والنمط

الصياغة التشغيلية: الملاحظة الواحدة لا تساوي نمطاً، والنمط لا يساوي قاعدة.

الغاية المنهجية: تحفظ مراتب اليقين وتمنع تضخم النتائج. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُطلب عدد متنوع من المواضع مع اختلاف السور والسياقات. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 4: قاعدة قابلية النقض

الصياغة التشغيلية: يجب أن تصاغ القاعدة بحيث يمكن تصور حالة تبطلها أو تقيدها.

الغاية المنهجية: تمنع الصياغات الفضفاضة التي تفسر كل نتيجة بعد وقوعها. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُطلب من المراجع تحديد مثال افتراضي أو قرآني مضاد. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 5: قاعدة المجال المعلن

الصياغة التشغيلية: كل قاعدة تعمل في نطاق معين: لغوي أو سياقي أو سوري أو موضوعي أو تطبيقي.

الغاية المنهجية: تمنع نقل قاعدة صحيحة في مجال إلى مجال لا تحتمله. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُختبر بتطبيقها خارج مجالها المقترح وملاحظة الانهيار. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 6: قاعدة الشرط والمانع

الصياغة التشغيلية: لا يكتمل تعريف القاعدة حتى تُذكر شروط انطباقها وموانعه.

الغاية المنهجية: تحول دون المعالجة المتأخرة للاستثناءات. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُراجع التعريف ليرى هل الشروط جزء منه أم هامشاً خارجياً. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 7: قاعدة الشاهد النافي

الصياغة التشغيلية: يجب أن تسجل القاعدة الآيات والمواضع التي تبدو مخالفة لها.

الغاية المنهجية: تمنع التحيز التأكيدي وتساعد على اكتشاف الحدود. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُقاس نجاحها بوضوح تفسير الحالات النافية أو خفض القاعدة. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 8: قاعدة الفرضية المنافسة

الصياغة التشغيلية: لا تعتمد قاعدة رئيسة قبل صياغة تفسير بديل حقيقي للمادة نفسها.

الغاية المنهجية: تمنع توهم أن أول انتظام يراه الباحث هو الوحيد الممكن. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُقارن الفرضيتان من حيث عدد القيود وقوة التفسير. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 9: قاعدة الأقل تكلفاً

الصياغة التشغيلية: تُرجح القاعدة التي تفسر المادة بأقل عدد من الاستثناءات والتأويلات البعيدة إذا تساوت القرائن الأخرى.

الغاية المنهجية: تمنع إنقاذ القاعدة بتعديلات متلاحقة. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُحصى مقدار القيود الإضافية التي تحتاجها كل صياغة. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 10: قاعدة المحكم الحاكم

الصياغة التشغيلية: لا يجوز لتعميم مستخرج أن يعارض محكماً قرآنيّاً في المجال نفسه.

الغاية المنهجية: تحفظ ترتيب الأدلة وتجعل الاستقراء خادماً للنص. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُختبر بعرض القاعدة على المحكمات والقيود الصريحة. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 11: قاعدة القريب قبل البعيد

الصياغة التشغيلية: تبدأ الدلالة بالسياق الأقرب ثم تتوسع إلى السورة والشبكة والقرآن كله.

الغاية المنهجية: تمنع إسقاط شبكة بعيدة على تركيب محلي واضح. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُختبر ما إذا كان التفسير البعيد يغير وظيفة الموضع بلا قرينة. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 12: قاعدة السورة سياق

الصياغة التشغيلية: موقع الآية في سورتها قيد أساسي قبل ضمها إلى موضوع عابر للسور.

الغاية المنهجية: تحفظ خصوصية الموضع داخل وحدته المنزلة. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُختبر في الآيات التي تُستعمل عادة خارج سياقها السوري. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 13: قاعدة التصريف مع حفظ الخصوصية

الصياغة التشغيلية: تجمع المواضع المتصرفة لتفسير بعضها بعضاً من غير دمجها في نص واحد.

الغاية المنهجية: تمنع إلغاء الفروق بين القصص أو الأحكام أو الخطابات. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُراجع الألفاظ المشتركة والفروق الوظيفية بين السور. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 14: قاعدة المفهوم لا الجذر

الصياغة التشغيلية: بناء المفهوم يعتمد على الاستعمالات والعلاقات لا على الجذر وحده.

الغاية المنهجية: تمنع الاشتقاق من أن يحكم النظرية. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُختبر بمفاهيم تُعبر عنها ألفاظ متعددة أو ألفاظ لها وظائف مختلفة. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 15: قاعدة العلاقة المسمّاة

الصياغة التشغيلية: لا تُثبت علاقة شبكية إلا إذا سُميت: شرط أو سبب أو نتيجة أو تقابل أو غير ذلك.

الغاية المنهجية: تمنع الشبكات الغامضة. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُطلب دليل على نوع العلاقة لا على وجود العقدتين فقط. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 16: قاعدة التلازم لا يساوي السببية

الصياغة التشغيلية: اجتماع مفهومين أو تعاقبهما لا يثبت أن أحدهما سبب الآخر.

الغاية المنهجية: تحفظ الفارق بين الوصف والتفسير السببي. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُبحث مواضع يفترق فيها المفهومان أو يتغير ترتيبهما. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 17: قاعدة الحاكمية الوظيفية

الصياغة التشغيلية: الآية الحاكمة تُعرف بقدرتها على ضبط الشبكة لا بشهرة لفظها.

الغاية المنهجية: تمنع اختيار المركز بناء على التكرار أو الانطباع. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُختبر بمرشح منافس وبآيات مقيدة. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 18: قاعدة الوازر لا الحاكم

الصياغة التشغيلية: قد تكون الآية شديدة الصلة لكنها وازرة لقاعدة أوسع ولا تستقل بضبط المجال.

الغاية المنهجية: تحفظ تعدد الوظائف. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُفحص أثر حذف الآية من الشبكة وهل ينهار الأصل أم يضعف فقط. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 19: قاعدة المتشابه يحتاج شبكة

الصياغة التشغيلية: لا يُفسر المتشابه منفرداً بل يُرد إلى المحكمات والنظائر والسياقات.

الغاية المنهجية: تمنع بناء العقائد والأحكام على المحتمل. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُختبر في الألفاظ ذات الاحتمال العقدي أو التشريعي. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 20: قاعدة التقييد لا الإلغاء

الصياغة التشغيلية: القرينة المقيدة تضبط العموم ولا تمحو أصل الدلالة إلا بدليل مستقل.

الغاية المنهجية: تمنع استعمال القيود لرد النص. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُميز أثر القيد على المجال من أثره على أصل الحكم. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 21: قاعدة السبب لا يحصر العموم

الصياغة التشغيلية: خصوص واقعة النزول لا يحصر اللفظ العام بذاته.

الغاية المنهجية: تمنع تحويل التاريخ إلى قيد غير منصوص. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُختبر بأمثلة تعدى استعمالها القرآني الواقعة الأولى. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 22: قاعدة الرواية بعد التبين

الصياغة التشغيلية: لا يدخل المأثور في بناء القاعدة حتى يُفحص ثبوته ووظيفته.

الغاية المنهجية: تحفظ حاكمية القرآن وتمنع الخبر المحتمل من إنشاء أصل. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُفصل بين رواية السبب والتفسير والمصداق. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 23: قاعدة التلقي تاريخ فهم

الصياغة التشغيلية: شهرة تفسير في مدرسة أو عصر قرينة على التلقي لا على مراد الله بذاتها.

الغاية المنهجية: تمنع تقديس التاريخ التفسيري. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُقارن القراءة الموروثة باللسان والسياق والمحكم. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 24: قاعدة العقل أداة اتساق

الصياغة التشغيلية: يستخدم العقل في الاستدلال والترجيح وكشف التناقض ولا يستقل بتعيين المراد.

الغاية المنهجية: تمنع الفلسفة المسبقة من إعادة صياغة النص. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُكشف الافتراض غير النصي الذي يحتاجه التفسير. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 25: قاعدة العلم شاهد لا حاكم

الصياغة التشغيلية: العلم التجريبي قد يوضح الواقع أو يبطل إسقاطاً، لكنه لا يحدد المعنى النهائي للآية المتعددة الوظائف.

الغاية المنهجية: تمنع ربط القرآن بنظرية متغيرة. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُختبر على الآيات الكونية متعددة القراءة. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 26: قاعدة المصطلح لا يحكم المفهوم

الصياغة التشغيلية: المصطلح الحديث أداة سؤال ومقارنة لا تعريفاً للنظام القرآني.

الغاية المنهجية: تمنع إسقاط psychology أو sociology أو economics على النص. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُعاد بناء المجال من مفاهيم القرآن ثم يقارن بالمصطلح. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 27: قاعدة المقصد بعد الدلالة

الصياغة التشغيلية: لا يُستخرج المقصد قبل تثبيت معنى النص وشبكته.

الغاية المنهجية: تمنع صناعة غاية مرغوبة ثم تأويل الآيات لها. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُطلب مسار من الدلالة إلى العلاقات ثم إلى الغاية. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 28: قاعدة المآل للتنزيل

الصياغة التشغيلية: يُستعمل المآل لفحص التطبيق لا لإلغاء معنى ثابت.

الغاية المنهجية: تمنع النفعية التفسيرية. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُفصل الحكم النصي عن قرار تنزيله في الواقع. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 29: قاعدة السنن المقيدة

الصياغة التشغيلية: السنّة القرآنية انتظام له شروط ومجال ولا تُحوّل إلى حتمية آلية.

الغاية المنهجية: تحفظ دور الاختيار والتوبة والاستثناء. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُبحث النصوص التي تبين الشروط أو فتح باب التغيير. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 30: قاعدة رفع العتبة مع الأثر

الصياغة التشغيلية: كلما ارتفعت كلفة الخطأ في العقيدة والحقوق والعقوبات ارتفعت متطلبات الدليل.

الغاية المنهجية: تربط علم التفسير بالمسؤولية. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُطبق على فرق الاستئناس عن الإلزام. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 31: قاعدة القول المخالف بأقوى صورة

الصياغة التشغيلية: يجب عرض التفسير المنافس كما يقدمه أقوى دليله لا في صورة ضعيفة.

الغاية المنهجية: تحقق القسط في الترجيح. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُطلب من مراجع مؤيد للقول المنافس تقييم عرضه. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 32: قاعدة الراجح لا القطعي

الصياغة التشغيلية: إذا بقي احتمال معتبر فلا تصاغ النتيجة بصيغة القطع.

الغاية المنهجية: تحفظ درجات العلم. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُربط الأسلوب اللغوي بدرجة الثقة الفعلية. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 33: قاعدة التوقف المنتج

الصياغة التشغيلية: التوقف يحدد سبب النقص والمادة المطلوبة لتجاوزه.

الغاية المنهجية: يجعل عدم الحكم جزءاً من البحث. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يجب ألا يكون التوقف غامضاً أو بلا برنامج استكمال. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 34: قاعدة التعارض يحتاج ترتيباً

الصياغة التشغيلية: عند تعارض قاعدتين يُنظر في مجالهما وقربهما من النص وخصوصهما وقوة دليلهما.

الغاية المنهجية: تمنع الحل الحسابي المبسط. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُكتب سبب تقديم واحدة أو التوقف بينهما. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 35: قاعدة الخاص في مجاله

الصياغة التشغيلية: القاعدة الخاصة الموثقة مقدمة داخل مجالها على القاعدة العامة.

الغاية المنهجية: تحفظ الاستثناءات المنظمة. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُختبر هل الخصوص حقيقي أم ناتج عن عينة ضيقة. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 36: قاعدة السجل الكامل

الصياغة التشغيلية: كل قاعدة تحمل أدلتها وقيودها وحالات فشلها وإصدارها.

الغاية المنهجية: تجعل العلم قابلاً للتدقيق. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: لا يُقبل ملف قاعدة بلا مراجع وسجل تغيير. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 37: قاعدة إعادة الإنتاج

الصياغة التشغيلية: يجب أن يستطيع باحث مستقل إعادة بناء القاعدة من البيانات.

الغاية المنهجية: تفصل العلم عن سلطة المؤلف. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يُقاس مقدار الاتفاق وأسباب الاختلاف. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 38: قاعدة عدم محو الإصدار

الصياغة التشغيلية: إذا عُدلت القاعدة لا يُحذف تعريفها السابق بل يُحفظ سبب التغيير.

الغاية المنهجية: يحفظ تاريخ العلم ويكشف تطور المنهج. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُربط التفسيرات المنشورة بالإصدار الذي استعملته. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 39: قاعدة التقنية المفسرة

الصياغة التشغيلية: الخوارزمية تقترح أنماطاً وعلاقات لكنها لا تعتمد القاعدة من غير تفسير بشري.

الغاية المنهجية: تمنع الصندوق الأسود. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: يجب أن يظهر سبب كل اقتراح وبياناته. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

ملف القاعدة 40: قاعدة القرآن فوق القواعد

الصياغة التشغيلية: كل قاعدة بشرية قابلة للمراجعة إذا خالفت نصاً أو شبكة أوسع أو مدونة أكمل.

الغاية المنهجية: تمنع تحول المنهج إلى مذهب مغلق. ولا تعمل هذه الغاية مستقلةً عن بقية الموازين؛ فقد تحتاج القاعدة إلى قيد سياقي أو محكمي أو سُوري بحسب نوع السؤال.

بروتوكول الاختبار: تُراجع القواعد دورياً على ضوء المدونة الموسعة. ويجب أن يتضمن الاختبار شاهداً مؤيداً وشاهداً حدياً أو نافياً، ثم يسجل هل حافظت القاعدة على صياغتها أو احتاجت إلى تقييد أو خفض في الدرجة.

الملحق الثاني: القواعد التراثية والقواعد البيانية - مقارنة نقدية

القاعدة الموروثة	إعادة البناء البياني
العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب	تُحفظ القاعدة مع تقييدها بأن العموم نفسه يثبت من اللسان والسياق وأن السبب قد يكشف مقاماً أو قيداً إذا دل الدليل.
القرآن يفسر بعضه بعضاً	تُحول العبارة إلى بروتوكول: جمع النظائر والتصريف والمحكمات مع حفظ خصوصية كل موضع.
السياق من أعظم القرائن	تُفكك أنواع السياق ومراتب الثبوت، فلا يُساوى السياق النصي بتاريخ محتمل.

القاعدة الموروثة	إعادة البناء البياني
المحكم يرد إليه المتشابه	تُطلب معايير لتعيين المحكم نفسه ومنع اختياره مذهبياً.
الحقيقة مقدمة على المجاز	يُعاد السؤال إلى الاستعمال والتركيب والوظيفة، ولا يُفترض ثنائي جامد سابق على تحليل النص.
إعمال الكلام أولى من إهماله	يُحفظ الأصل مع منع التوفيق المتكلف بين دلالات متعارضة فعلاً.
الجمع أولى من الترجيح	يُشترط أن يكون الجمع بقرينة لا بمجرد إمكان لغوي بعيد.
المشهور لا يحتاج إلى تعريف	يُرفض هذا في المصطلح العلمي؛ الشهرة لا تغني عن الحد التشغيلي.
قول السلف حجة في التفسير	يُعاد إلى مراتب: بيان نبوي ثابت، وقول صحابي، وتفسير تابعي، وتلقي مدرسة، ولكل وزن مختلف.
لا اجتهاد مع النص	تُحرر كلمة النص: هل المراد القطعي الدلالة أم مجرد وجود لفظ؟ ويُفصل فهم النص من تنزيله.
الأصل بقاء العموم	يُحفظ مع جمع القيود والاستثناءات من القرآن كله قبل التعميم.
الأصل عدم النسخ	تُشدد القاعدة بإثبات التاريخ والتعارض الحقيقي قبل دعوى النسخ.
المقاصد حاكمة على الجزئيات	تُقيد بأن المقصد المستخرج لا يعلو على محكم، وأنه يأتي بعد ثبوت الدلالة لا قبلها.
العرف معتبر	يُحدد موضع العرف: في فهم المخاطب أو تحقيق المناط، ولا يُجعل مصدراً لإعادة تعريف النص المحكم.
اليقين لا يزول بالشك	يُميز بين قاعدة عملية أصولية وبين حكم تفسيري يحتاج إلى فحص نوع اليقين ومصدره.

العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب

إعادة البناء: تُحفظ القاعدة مع تقييدها بأن العموم نفسه يثبت من اللسان والسياق وأن السبب قد يكشف مقاماً أو قيداً إذا دل الدليل.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

القرآن يفسر بعضه بعضاً

إعادة البناء: تُحول العبارة إلى بروتوكول: جمع النظائر والتصريف والمحكمات مع حفظ خصوصية كل موضع.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

السياق من أعظم القرائن

إعادة البناء: تُفكك أنواع السياق ومراتب الثبوت، فلا يُساوى السياق النصي بتاريخ محتمل.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

المحكم يرد إليه المتشابه

إعادة البناء: تُطلب معايير لتعيين المحكم نفسه ومنع اختياره مذهبياً.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

الحقيقة مقدمة على المجاز

إعادة البناء: يُعاد السؤال إلى الاستعمال والتركيب والوظيفة، ولا يُفترض ثنائي جامد سابق على تحليل النص.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

إعمال الكلام أولى من إهماله

إعادة البناء: يُحفظ الأصل مع منع التوفيق المتكلف بين دلالات متعارضة فعلاً.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

الجمع أولى من الترجيح

إعادة البناء: يُشترط أن يكون الجمع بقرينة لا بمجرد إمكان لغوي بعيد.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

المشهور لا يحتاج إلى تعريف

إعادة البناء: يُرفض هذا في المصطلح العلمي؛ الشهرة لا تغني عن الحد التشغيلي.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

قول السلف حجة في التفسير

إعادة البناء: يُعاد إلى مراتب: بيان نبوي ثابت، وقول صحابي، وتفسير تابعي، وتلقي مدرسة، ولكل وزن مختلف.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

لا اجتهاد مع النص

إعادة البناء: تُحرر كلمة النص: هل المراد القطعي الدلالة أم مجرد وجود لفظ؟ ويُفصل فهم النص من تنزيله.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

الأصل بقاء العموم

إعادة البناء: يُحفظ مع جمع القيود والاستثناءات من القرآن كله قبل التعميم.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

الأصل عدم النسخ

إعادة البناء: تُشدد القاعدة بإثبات التاريخ والتعارض الحقيقي قبل دعوى النسخ.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

المقاصد حاكمة على الجزئيات

إعادة البناء: تُقيد بأن المقصد المستخرج لا يعلو على محكم، وأنه يأتي بعد ثبوت الدلالة لا قبلها.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

العرف معتبر

إعادة البناء: يُحدد موضع العرف: في فهم المخاطب أو تحقيق المناط، ولا يُجعل مصدراً لإعادة تعريف النص المحكم.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

اليقين لا يزول بالشك

إعادة البناء: يُميز بين قاعدة عملية أصولية وبين حكم تفسيري يحتاج إلى فحص نوع اليقين ومصدره.

لا يقصد المنهج رفض القاعدة التراثية لمجرد قدمها أو قبولها لمجرد شهرتها. بل يفحص مادة القاعدة ومجالها ووظيفتها، ثم يحفظ ما ثبت ويقيد ما توسع ويعيد تسمية ما اختلطت طبقاته.

يُضاف إلى ذلك اختبار تطبيقي على آيات لا تدخل في الأمثلة التقليدية، لأن بعض القواعد تبدو محكمة ما دامت تُطبق على corpus محدود، ثم تنكشف حدودها عند توسيع المدونة.

الملحق الثالث: الأسئلة البحثية المفتوحة في علم القواعد البيانية

السؤال المفتوح 1: كم مثالاً يكفي لبناء قاعدة؟

لا يوجد عدد سحري؛ المطلوب تنوع المواضع واستقلالها ووجود اختبارات نافية.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 2: هل يمكن لآية واحدة أن تؤسس قاعدة؟

نعم إذا كانت محكمةً صريحةً في أصل منهجي، لكن نطاق القاعدة يجب أن يثبت من النص والشبكة.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 3: كيف نميز الاستثناء من خروج الحالة عن المجال؟

بتعريف المجال قبل رؤية الحالة وبفحص الوظيفة والسياق.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 4: متى يصبح النمط سنة؟

حين يثبت انتظاماً في الوقائع أو المآلات مع شروطه القرآنية، لا بمجرد التكرار اللفظي.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 5: هل القواعد عامة على جميع السور؟

بعضها عام وبعضها سوري أو نوعي، ويجب إعلان المستوى.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 6: هل يمكن أن تتعارض قاعدتان صحيحتان؟

قد تتزاحمان بسبب اختلاف المجال أو درجة الخصوص أو الوظيفة، ويحتاج الأمر إلى ترتيب لا إلغاء.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 7: كيف نقيس قوة القاعدة؟

بجودة مدونتها وقدرتها التفسيرية واختبارها واستقلال المراجعة، لا بالعدد وحده.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 8: هل للقاعدة درجة ثقة رقمية؟

يمكن استخدام مؤشرات داخلية، لكن لا ينبغي اختزال الحكم في رقم نهائي.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 9: كيف تمنع القواعد التحيز المذهبي؟

بالتطبيق المتناظر وبعرض الشواهد المخالفة والقراءة المنافسة.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 10: هل القواعد جزء من الوحي؟

لا؛ هي صياغات بشرية مستخرجة من انتظام البيان وتبقى قابلةً للمراجعة.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 11: ما علاقة القواعد بأصول التفسير؟

القواعد وحدات تشغيل داخل الأصول، والأصول أوسع في ترتيب المصدر والمنهج.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 12: ما علاقة القواعد بأصول الفقه؟

قد تتقاطع في الدلالة والترجيح، لكن قواعد التفسير تسبق الحكم الفقهي وتعمل على معنى النص ووظيفته.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 13: هل يمكن للحاسوب اكتشاف القواعد؟

يمكنه اقتراح أنماط وارتباطات، لكن اعتماد القاعدة يحتاج إلى تفسير وسياق واختبار بشري.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 14: كيف تُراجع قاعدة عمرها قرون؟

تُحترم مادتها التاريخية ثم تُعاد على corpus كامل وبمعايير معلنة.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 15: هل القاعدة التي كثرت استثناءاتها باطلة؟

قد تكون صياغتها أوسع من مجالها؛ تُقيد قبل رفضها.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 16: متى يجب حذف قاعدة؟

لا تُمحى تاريخياً، بل تُوسم مرفوضة أو مسحوبة مع سبب القرار.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 17: هل المقاصد قواعد؟

المقصد جهة غائية، وقد تنتج عنه قواعد تطبيقية لكنه ليس مرادفاً لها.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 18: هل السنن قواعد؟

السنن انتظامات في أفعال ووقائع، والقواعد صيغ منهجية أو دلالية؛ بينهما تداخل لا تطابق.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 19: كيف تتغير القواعد مع توسيع المدونة؟

تُعاد الاختبارات وتصدر نسخة جديدة، ويُحفظ أثر التغيير على التفسيرات السابقة.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

السؤال المفتوح 20: ما معيار اكتمال علم القواعد؟

لا يكتمل نهائياً؛ يقترب من النضج حين يصبح استخراج القاعدة واختبارها ومراجعتها قابلاً للتكرار المؤسسي.

يحتاج هذا السؤال إلى مشروع فرعي يجمع بيانات تطبيقية لا إلى جواب تأملي فقط. ويجب أن يحدد الباحث corpus الاختبار ومعيار النجاح والفشل وأن ينشر الحالات التي لم توافق توقعه.

تُربط النتيجة بسجل القواعد؛ فإذا أثرت في تعريف قاعدة مركزية أو مجالها أُنشئ إصدار جديد وأعيد اختبار التفسيرات التي اعتمدت الإصدار السابق.

الملحق الرابع: بروتوكول الاعتماد المؤسسي للقاعدة

المرحلة	العمل
تسجيل المقترح	يسجل الباحث القاعدة الأولية وسؤالها ومصدر الملاحظة.
مراجعة المدونة	يتحقق مراجع مستقل من استيعاب المؤيدات والمقيدات والنافيات.
مراجعة الصياغة	تُفحص قابلية النقض والمجال والشروط والموانع.
اختبار العينة الخارجية	تطبق القاعدة على مواضع لم تدخل في بنائها.
بناء المنافس	يصوغ باحث آخر قاعدة بديلة أو تفسيراً منافساً.
اختبار الحدود	تُختار حالات صعبة أو مخالفة عمداً.
المراجعة القرآنية	تُعرض على المحكمات والسياقات والشبكات الأوسع.
المراجعة الاصطلاحية	يتأكد المعجم من اتساق ألفاظ القاعدة مع بقية المشروع.
المراجعة الحاسوبية	تُسجل الحقول والمصادر والإصدار بصورة قابلة للتشغيل.
قرار الاعتماد	محكمة أو راجحة أو استكشافية أو متوقفة أو مرفوضة.
النشر والاعتراض	تنشر الأدلة والحالات النافية ويفتح باب الاعتراض.
إعادة التقييم	تعاد عند توسع المدونة أو ظهور تفسير أقوى.

1. تسجيل المقترح

يسجل الباحث القاعدة الأولية وسؤالها ومصدر الملاحظة.

لا تُعد المرحلة مكتملةً بإشارة في نموذج، بل بوجود مادة مرفقة يمكن تدقيقها. وإذا كان النقص يمس أصل المدونة أو تعريف المجال فلا يجوز تمرير القاعدة إلى المرحلة التالية إلا بقرار معلل يخفض درجتها.

2. مراجعة المدونة

يتحقق مراجع مستقل من استيعاب المؤيدات والمقيدات والنافيات.

لا تُعد المرحلة مكتملةً بإشارة في نموذج، بل بوجود مادة مرفقة يمكن تدقيقها. وإذا كان النقص يمس أصل المدونة أو تعريف المجال فلا يجوز تمرير القاعدة إلى المرحلة التالية إلا بقرار معلل يخفض درجتها.

3. مراجعة الصياغة

تُفحص قابلية النقض والمجال والشروط والموانع.

لا تُعد المرحلة مكتملةً بإشارة في نموذج، بل بوجود مادة مرفقة يمكن تدقيقها. وإذا كان النقص يمس أصل المدونة أو تعريف المجال فلا يجوز تمرير القاعدة إلى المرحلة التالية إلا بقرار معلل يخفض درجتها.

4. اختبار العينة الخارجية

تطبق القاعدة على مواضع لم تدخل في بنائها.

لا تُعد المرحلة مكتملةً بإشارة في نموذج، بل بوجود مادة مرفقة يمكن تدقيقها. وإذا كان النقص يمس أصل المدونة أو تعريف المجال فلا يجوز تمرير القاعدة إلى المرحلة التالية إلا بقرار معلل يخفض درجتها.

5. بناء المنافس

يصوغ باحث آخر قاعدة بديلة أو تفسيراً منافساً.

لا تُعد المرحلة مكتملةً بإشارة في نموذج، بل بوجود مادة مرفقة يمكن تدقيقها. وإذا كان النقص يمس أصل المدونة أو تعريف المجال فلا يجوز تمرير القاعدة إلى المرحلة التالية إلا بقرار معلل يخفض درجتها.

6. اختبار الحدود

تُختار حالات صعبة أو مخالفة عمداً.

لا تُعد المرحلة مكتملةً بإشارة في نموذج، بل بوجود مادة مرفقة يمكن تدقيقها. وإذا كان النقص يمس أصل المدونة أو تعريف المجال فلا يجوز تمرير القاعدة إلى المرحلة التالية إلا بقرار معلل يخفض درجتها.

7. المراجعة القرآنية

تُعرض على المحكمات والسياقات والشبكات الأوسع.

لا تُعد المرحلة مكتملةً بإشارة في نموذج، بل بوجود مادة مرفقة يمكن تدقيقها. وإذا كان النقص يمس أصل المدونة أو تعريف المجال فلا يجوز تمرير القاعدة إلى المرحلة التالية إلا بقرار معلل يخفض درجتها.

8. المراجعة الاصطلاحية

يتأكد المعجم من اتساق ألفاظ القاعدة مع بقية المشروع.

لا تُعد المرحلة مكتملةً بإشارة في نموذج، بل بوجود مادة مرفقة يمكن تدقيقها. وإذا كان النقص يمس أصل المدونة أو تعريف المجال فلا يجوز تمرير القاعدة إلى المرحلة التالية إلا بقرار معلل يخفض درجتها.

9. المراجعة الحاسوبية

تُسجل الحقول والمصادر والإصدار بصورة قابلة للتشغيل.

لا تُعد المرحلة مكتملةً بإشارة في نموذج، بل بوجود مادة مرفقة يمكن تدقيقها. وإذا كان النقص يمس أصل المدونة أو تعريف المجال فلا يجوز تمرير القاعدة إلى المرحلة التالية إلا بقرار معلل يخفض درجتها.

10. قرار الاعتماد

محكمة أو راجحة أو استكشافية أو متوقفة أو مرفوضة.

لا تُعد المرحلة مكتملةً بإشارة في نموذج، بل بوجود مادة مرفقة يمكن تدقيقها. وإذا كان النقص يمس أصل المدونة أو تعريف المجال فلا يجوز تمرير القاعدة إلى المرحلة التالية إلا بقرار معلل يخفض درجتها.

11. النشر والاعتراض

تنشر الأدلة والحالات النافية ويفتح باب الاعتراض.

لا تُعد المرحلة مكتملةً بإشارة في نموذج، بل بوجود مادة مرفقة يمكن تدقيقها. وإذا كان النقص يمس أصل المدونة أو تعريف المجال فلا يجوز تمرير القاعدة إلى المرحلة التالية إلا بقرار معلل يخفض درجتها.

12. إعادة التقييم

تعاد عند توسع المدونة أو ظهور تفسير أقوى.

لا تُعد المرحلة مكتملةً بإشارة في نموذج، بل بوجود مادة مرفقة يمكن تدقيقها. وإذا كان النقص يمس أصل المدونة أو تعريف المجال فلا يجوز تمرير القاعدة إلى المرحلة التالية إلا بقرار معلل يخفض درجتها.

الخاتمة الاستدراكية

تكشف هذه الملاحق أن علم القواعد البيانية لا يقتصر على قائمة قواعد جاهزة، بل يحتاج إلى علم لإنتاج القاعدة وعلم لاختبارها وعلم لإدارة تاريخها. وهذا البعد المؤسسي هو الذي يفرق بين حكمة تفسيرية نافعة وبين قاعدة يمكن أن يعتمدها مشروع علمي ممتد.

كما تكشف المقارنة مع القواعد التراثية أن التجديد لا يعني قطيعةً؛ فكثير من الأصول الموروثة تحمل نواة صحيحة، لكن المشروع البياني يعيد تحديد مجالها وقرائنها ومراتبها ويمنع تحويلها إلى شعارات كلية منفصلة عن المدونة.

ويظل السؤال الحاكم لكل قاعدة: ماذا تثبت تحديداً، ومن أي مادة، وفي أي مجال، وما الذي لا تثبته؟ فإذا عجز الباحث عن الجواب عن هذه الأسئلة، كانت القاعدة أوسع من العلم المتاح ولو كانت عبارتها مشهورةً أو جميلة.

وبهذا يصبح سجل القواعد ذاكرةً حيةً للمنهج: يحفظ القاعدة حين تنجح ويحفظ فشلها حين تتغير، ولا يساوي الرجوع عن صياغة سابقة بالهزيمة، بل يعده دليلاً على أن القرآن بقي حاكماً وأن الباحث لم يحول أدواته إلى سلطة فوق النص.

الملحق الخامس: نماذج انتقالية من الملاحظة إلى القاعدة

النموذج 1: تكرر رد المتشابه إلى أوضح منه

الملاحظة الأولية: الملاحظة أن نصوصاً محتملة تُقرأ مع نصوص أوضح في الباب نفسه أو في القرآن كله.

القاعدة الأولية: يُرد المحتمل إلى المحكم في المجال نفسه. وهذه الصياغة لا تُعتمد بعد، لأنها ما تزال نتاج المرحلة الأولى من الاستقراء ولم تُختبر بالحالات النافية أو بتغير المجال.

الاختبار: هل توجد مواضع يحتفظ فيها المتشابه بدلالة مستقلة لا يذيبها المحكم؟ النتيجة: نعم، ولذلك تُصاغ القاعدة على أنها ضبط لا إلغاء.

النتيجة المنهجية من هذا النموذج أن بناء القاعدة عملية تصحيح متتابع، لا قفزة من المثال إلى الكلية. ويُحفظ في سجل القاعدة الفرق بين الصياغة الأولى والصياغة المنقحة، حتى يرى الباحث كيف أثرت الحالة الحدية في حدودها.

المرحلة	المحتوى
الملاحظة	الملاحظة أن نصوصاً محتملة تُقرأ مع نصوص أوضح في الباب نفسه أو في القرآن كله.
القاعدة الأولية	القاعدة الأولية: يُرد المحتمل إلى المحكم في المجال نفسه.
اختبار الضغط	الاختبار: هل توجد مواضع يحتفظ فيها المتشابه بدلالة مستقلة لا يذيبها المحكم؟ النتيجة: نعم، ولذلك تُصاغ القاعدة على أنها ضبط لا إلغاء.
الحكم	قاعدة مقيدة قابلة لإعادة الاختبار

النموذج 2: تكرر تغير الدلالة باختلاف السياق

الملاحظة الأولية: اللفظ نفسه يؤدي وظائف مختلفة بحسب الجملة والمقطع والمخاطب.

القاعدة الأولية: السياق يحدد معنى اللفظ. وهذه الصياغة لا تُعتمد بعد، لأنها ما تزال نتاج المرحلة الأولى من الاستقراء ولم تُختبر بالحالات النافية أو بتغير المجال.

الاختبار يكشف أن السياق لا ينشئ كل معنى من الصفر، بل يختار من إمكانات اللسان؛ فتُقيد القاعدة: السياق يحدد الوظيفة والمراد ضمن ما يحتمله اللسان.

النتيجة المنهجية من هذا النموذج أن بناء القاعدة عملية تصحيح متتابع، لا قفزة من المثال إلى الكلية. ويُحفظ في سجل القاعدة الفرق بين الصياغة الأولى والصياغة المنقحة، حتى يرى الباحث كيف أثرت الحالة الحدية في حدودها.

المرحلة	المحتوى
الملاحظة	اللفظ نفسه يؤدي وظائف مختلفة بحسب الجملة والمقطع والمخاطب.
القاعدة الأولية	القاعدة الأولية: السياق يحدد معنى اللفظ.
اختبار الضغط	الاختبار يكشف أن السياق لا ينشئ كل معنى من الصفر، بل يختار من إمكانات اللسان؛ فتُقيد القاعدة: السياق يحدد الوظيفة والمراد ضمن ما يحتمله اللسان.
الحكم	قاعدة مقيدة قابلة لإعادة الاختبار

النموذج 3: تكرر عموم ألفاظ نزلت في وقائع خاصة

الملاحظة الأولية: تظهر آيات لها أسباب أو مصاديق تاريخية ثم تعمل صياغتها في مجال أوسع.

القاعدة الأولية: خصوص السبب لا يحصر العموم. وهذه الصياغة لا تُعتمد بعد، لأنها ما تزال نتاج المرحلة الأولى من الاستقراء ولم تُختبر بالحالات النافية أو بتغير المجال.

الاختبار يبين أن بعض الوقائع تكشف قيداً في مقام الخطاب؛ فتُضاف عبارة: ما لم يدل دليل نصي أو مقامي معتبر على الحصر.

النتيجة المنهجية من هذا النموذج أن بناء القاعدة عملية تصحيح متتابع، لا قفزة من المثال إلى الكلية. ويُحفظ في سجل القاعدة الفرق بين الصياغة الأولى والصياغة المنقحة، حتى يرى الباحث كيف أثرت الحالة الحدية في حدودها.

المرحلة	المحتوى
الملاحظة	تظهر آيات لها أسباب أو مصاديق تاريخية ثم تعمل صياغتها في مجال أوسع.
القاعدة الأولية	القاعدة الأولية: خصوص السبب لا يحصر العموم.
اختبار الضغط	الاختبار يبين أن بعض الوقائع تكشف قيداً في مقام الخطاب؛ فتُضاف عبارة: ما لم يدل دليل نصي أو مقامي معتبر على الحصر.

المرحلة	المحتوى
الحكم	قاعدة مقيدة قابلة لإعادة الاختبار

النموذج 4: تكرر استعمال القصة نفسها بصيغ مختلفة

الملاحظة الأولية: قصة موسى وإبراهيم وغيرهما تتصرف بحسب السورة ومقصد المقطع.

القاعدة الأولية: اختلاف الصياغة يكشف وظيفة سياقية. وهذه الصياغة لا تُعتمد بعد، لأنها ما تزال نتاج المرحلة الأولى من الاستقراء ولم تُختبر بالحالات النافية أو بتغير المجال.

الاختبار يمنع الجزم بأن كل فرق مقصود لذاته؛ فقد يكون من الاقتصار أو زاوية السرد. فتُقيد القاعدة بضرورة وجود أثر تفسيري يمكن بيانه.

النتيجة المنهجية من هذا النموذج أن بناء القاعدة عملية تصحيح متتابع، لا قفزة من المثال إلى الكلية. ويُحفظ في سجل القاعدة الفرق بين الصياغة الأولى والصياغة المنقحة، حتى يرى الباحث كيف أثرت الحالة الحدية في حدودها.

المرحلة	المحتوى
الملاحظة	قصة موسى وإبراهيم وغيرهما تتصرف بحسب السورة ومقصد المقطع.
القاعدة الأولية	القاعدة الأولية: اختلاف الصياغة يكشف وظيفة سياقية.
اختبار الضغط	الاختبار يمنع الجزم بأن كل فرق مقصود لذاته؛ فقد يكون من الاقتصار أو زاوية السرد. فتُقيد القاعدة بضرورة وجود أثر تفسيري يمكن بيانه.
الحكم	قاعدة مقيدة قابلة لإعادة الاختبار

النموذج 5: تكرر اقتران العلم بالهداية أو المسؤولية

الملاحظة الأولية: مواضع متعددة لا تعرض العلم قيمةً محايدةً بل تربطه بالعمل أو الشهادة.

القاعدة الأولية: العلم القرآني ذو وظيفة هادية ومسؤولة. وهذه الصياغة لا تُعتمد بعد، لأنها ما تزال نتاج المرحلة الأولى من الاستقراء ولم تُختبر بالحالات النافية أو بتغير المجال.

الاختبار يبحث عن علم مذموم أو غير عامل؛ فتظهر الحاجة إلى التفريق بين حصول العلم ومآله الأخلاقي، فتُصاغ القاعدة على مستوى النظام لا كل استعمال مفرد.

النتيجة المنهجية من هذا النموذج أن بناء القاعدة عملية تصحيح متتابع، لا قفزة من المثال إلى الكلية. ويُحفظ في سجل القاعدة الفرق بين الصياغة الأولى والصياغة المنقحة، حتى يرى الباحث كيف أثرت الحالة الحدية في حدودها.

المرحلة	المحتوى
الملاحظة	مواضع متعددة لا تعرض العلم قيمةً محايدةً بل تربطه بالعمل أو الشهادة.
القاعدة الأولية	القاعدة الأولية: العلم القرآني ذو وظيفة هادية ومسؤولة.
اختبار الضغط	الاختبار يبحث عن علم مذموم أو غير عامل؛ فتظهر الحاجة إلى التفريق بين حصول العلم ومآله الأخلاقي، فتُصاغ القاعدة على مستوى النظام لا كل استعمال مفرد.
الحكم	قاعدة مقيدة قابلة لإعادة الاختبار

النموذج 6: تكرر اقتران الميزان بمنع الطغيان والإخسار

الملاحظة الأولية: شبكة الرحمن والحديد تجعل الوزن مرتبطاً بالقسط.

القاعدة الأولية: الميزان في النظام القرآني أداة ضبط تمنع الطغيان. وهذه الصياغة لا تُعتمد بعد، لأنها ما تزال نتاج المرحلة الأولى من الاستقراء ولم تُختبر بالحالات النافية أو بتغير المجال.

الاختبار يبحث عن استعمالات مادية للميزان؛ فيظهر أن المفهوم يتدرج من المادي إلى المعياري، فلا يجوز إلغاء المعنى المادي عند بناء القاعدة العامة.

النتيجة المنهجية من هذا النموذج أن بناء القاعدة عملية تصحيح متتابع، لا قفزة من المثال إلى الكلية. ويُحفظ في سجل القاعدة الفرق بين الصياغة الأولى والصياغة المنقحة، حتى يرى الباحث كيف أثرت الحالة الحدية في حدودها.

المرحلة	المحتوى
الملاحظة	شبكة الرحمن والحديد تجعل الوزن مرتبطاً بالقسط.
القاعدة الأولية	القاعدة الأولية: الميزان في النظام القرآني أداة ضبط تمنع الطغيان.
اختبار الضغط	الاختبار يبحث عن استعمالات مادية للميزان؛ فيظهر أن المفهوم يتدرج من المادي إلى المعياري، فلا يجوز إلغاء المعنى المادي عند بناء القاعدة العامة.
الحكم	قاعدة مقيدة قابلة لإعادة الاختبار

النموذج 7: تكرر انتقال الحكم من الأمر إلى مراعاة القدرة والمناط

الملاحظة الأولية: الأوامر القرآنية تعمل داخل شروط الاستطاعة والعدل وعدم التكليف فوق الوسع.

القاعدة الأولية: التطبيق مشروط بالقدرة. وهذه الصياغة لا تُعتمد بعد، لأنها ما تزال نتاج المرحلة الأولى من الاستقراء ولم تُختبر بالحالات النافية أو بتغير المجال.

الاختبار يبين أن القدرة ليست المانع الوحيد؛ فهناك الحقوق والمقاصد والاختصاص. فتتوسع القاعدة إلى تحقيق المناط لا مجرد الاستطاعة.

النتيجة المنهجية من هذا النموذج أن بناء القاعدة عملية تصحيح متتابع، لا قفزة من المثال إلى الكلية. ويُحفظ في سجل القاعدة الفرق بين الصياغة الأولى والصياغة المنقحة، حتى يرى الباحث كيف أثرت الحالة الحدية في حدودها.

المرحلة	المحتوى
الملاحظة	الأوامر القرآنية تعمل داخل شروط الاستطاعة والعدل وعدم التكليف فوق الوسع.
القاعدة الأولية	القاعدة الأولية: التطبيق مشروط بالقدرة.
اختبار الضغط	الاختبار يبين أن القدرة ليست المانع الوحيد؛ فهناك الحقوق والمقاصد والاختصاص. فتتوسع القاعدة إلى

المرحلة	المحتوى
	تحقيق المناط لا مجرد الاستطاعة.
الحكم	قاعدة مقيدة قابلة لإعادة الاختبار

النموذج 8: تكرر بقاء العموم مع ورود تخصيصات

الملاحظة الأولية: تظهر ألفاظ عامة ثم قيود في مواضع أخرى.

القاعدة الأولية: العام يحمل على عمومه حتى يثبت القيد. وهذه الصياغة لا تُعتمد بعد، لأنها ما تزال نتاج المرحلة الأولى من الاستقراء ولم تُختبر بالحالات النافية أو بتغير المجال.

الاختبار يتطلب تحديد ما يعد قيداً: نصاً محكماً أو سياقاً أو وظيفةً. وبهذا تتحول القاعدة من شعار أصولي إلى بروتوكول جمع للقيود قبل الحكم.

النتيجة المنهجية من هذا النموذج أن بناء القاعدة عملية تصحيح متتابع، لا قفزة من المثال إلى الكلية. ويُحفظ في سجل القاعدة الفرق بين الصياغة الأولى والصياغة المنقحة، حتى يرى الباحث كيف أثرت الحالة الحدية في حدودها.

المرحلة	المحتوى
الملاحظة	تظهر ألفاظ عامة ثم قيود في مواضع أخرى.
القاعدة الأولية	القاعدة الأولية: العام يحمل على عمومه حتى يثبت القيد.
اختبار الضغط	الاختبار يتطلب تحديد ما يعد قيداً: نصاً محكماً أو سياقاً أو وظيفةً. وبهذا تتحول القاعدة من شعار أصولي إلى بروتوكول جمع للقيود قبل الحكم.
الحكم	قاعدة مقيدة قابلة لإعادة الاختبار

النموذج 9: تكرر اختلاف وظيفة الرواية التفسيرية

الملاحظة الأولية: بعض الروايات تبين سبباً وبعضها مصداقاً وبعضها قراءةً مدرسية.

القاعدة الأولية: المأثور ليس رتبةً واحدة. وهذه الصياغة لا تُعتمد بعد، لأنها ما تزال نتاج المرحلة الأولى من الاستقراء ولم تُختبر بالحالات النافية أو بتغير المجال.

الاختبار على روايات صحيحة السند مختلفة الوظيفة يثبت الحاجة إلى بطاقة تحدد الثبوت والوظيفة قبل إدخال الرواية في التفسير.

النتيجة المنهجية من هذا النموذج أن بناء القاعدة عملية تصحيح متتابع، لا قفزة من المثال إلى الكلية. ويُحفظ في سجل القاعدة الفرق بين الصياغة الأولى والصياغة المنقحة، حتى يرى الباحث كيف أثرت الحالة الحدية في حدودها.

المرحلة	المحتوى
الملاحظة	بعض الروايات تبين سبباً وبعضها مصداقاً وبعضها قراءةً مدرسية.
القاعدة الأولية	القاعدة الأولية: المأثور ليس رتبةً واحدة.
اختبار الضغط	الاختبار على روايات صحيحة السند مختلفة الوظيفة يثبت الحاجة إلى بطاقة تحدد الثبوت والوظيفة قبل إدخال الرواية في التفسير.
الحكم	قاعدة مقيدة قابلة لإعادة الاختبار

النموذج 10: تكرر فشل التفسير عند إسقاط المصطلح الحديث

الملاحظة الأولية: تُختزل النفس في psychology أو التعارف في sociology فتضيع بنية القرآن.

القاعدة الأولية: المصطلح الوافد لا يحكم المفهوم. وهذه الصياغة لا تُعتمد بعد، لأنها ما تزال نتاج المرحلة الأولى من الاستقراء ولم تُختبر بالحالات النافية أو بتغير المجال.

الاختبار لا يقتضي رفض المقارنة، بل يُظهر إمكان استعمال المصطلح بعد بناء المفهوم القرآني. فتُصاغ القاعدة مانعةً للحاكمية لا للتواصل العلمي.

النتيجة المنهجية من هذا النموذج أن بناء القاعدة عملية تصحيح متتابع، لا قفزة من المثال إلى الكلية. ويُحفظ في سجل القاعدة الفرق بين الصياغة الأولى والصياغة المنقحة، حتى يرى الباحث كيف أثرت الحالة الحدية في حدودها.

المرحلة	المحتوى
الملاحظة	تُختزل النفس في psychology أو التعارف في sociology فتضيع بنية القرآن.
القاعدة الأولية	القاعدة الأولية: المصطلح الوافد لا يحكم المفهوم.
اختبار الضغط	الاختبار لا يقتضي رفض المقارنة؛ بل يُظهر إمكان استعمال المصطلح بعد بناء المفهوم القرآني. فتُصاغ القاعدة مانعةً للحاكمية لا للتواصل العلمي.
الحكم	قاعدة مقيدة قابلة لإعادة الاختبار

النموذج 11: تكرر بروز المآل في القصص والأحكام

الملاحظة الأولية: القرآن يعرض نتائج الاختيارات الفردية والجماعية بصورة متكررة.

القاعدة الأولية: المآل جزء من البيان. وهذه الصياغة لا تُعتمد بعد، لأنها ما تزال نتاج المرحلة الأولى من الاستقراء ولم تُختبر بالحالات النافية أو بتغير المجال.

الاختبار يفرق بين المآل الذي يفسر بنية النص والمآل المتوقع في تطبيق معاصر؛ فالأول دلالي والثاني اجتهادي يحتاج إلى خبرة ومراجعة.

النتيجة المنهجية من هذا النموذج أن بناء القاعدة عملية تصحيح متتابع، لا قفزة من المثال إلى الكلية. ويُحفظ في سجل القاعدة الفرق بين الصياغة الأولى والصياغة المنقحة، حتى يرى الباحث كيف أثرت الحالة الحدية في حدودها.

المرحلة	المحتوى
الملاحظة	القرآن يعرض نتائج الاختيارات الفردية والجماعية بصورة متكررة.
القاعدة الأولية	القاعدة الأولية: المآل جزء من البيان.
اختبار الضغط	الاختبار يفرق بين المآل الذي يفسر بنية النص والمآل المتوقع في تطبيق معاصر؛ فالأول دلالي والثاني اجتهادي يحتاج إلى خبرة ومراجعة.

المرحلة	المحتوى
الحكم	قاعدة مقيدة قابلة لإعادة الاختبار

النموذج 12: تكرر الحاجة إلى التوقف عند تساوي القرائن

الملاحظة الأولية: بعض المسائل لا يحسمها اللسان أو السياق وحدهما، وتبقى قراءتان معقولتان.

القاعدة الأولية: لا قطع مع احتمال معتبر. وهذه الصياغة لا تُعتمد بعد، لأنها ما تزال نتاج المرحلة الأولى من الاستقراء ولم تُختبر بالحالات النافية أو بتغير المجال.

الاختبار يطلب تحديد معنى «معتبر» حتى لا يصبح كل احتمال مانعاً؛ فتُقيد القاعدة بأن الاحتمال يجب أن يقوم على قرينة نصية أو سياقية أو تاريخية ذات وزن.

النتيجة المنهجية من هذا النموذج أن بناء القاعدة عملية تصحيح متتابع، لا قفزة من المثال إلى الكلية. ويُحفظ في سجل القاعدة الفرق بين الصياغة الأولى والصياغة المنقحة، حتى يرى الباحث كيف أثرت الحالة الحدية في حدودها.

المرحلة	المحتوى
الملاحظة	بعض المسائل لا يحسمها اللسان أو السياق وحدهما، وتبقى قراءتان معقولتان.
القاعدة الأولية	القاعدة الأولية: لا قطع مع احتمال معتبر.
اختبار الضغط	الاختبار يطلب تحديد معنى «معتبر» حتى لا يصبح كل احتمال مانعاً؛ فتُقيد القاعدة بأن الاحتمال يجب أن يقوم على قرينة نصية أو سياقية أو تاريخية ذات وزن.
الحكم	قاعدة مقيدة قابلة لإعادة الاختبار

الخاتمة النهائية

تضيف النماذج الانتقالية دليلاً عملياً على أن القاعدة البيانية ليست العبارة الأولى التي تخطر للمفسر بعد رؤية تكرار، بل النتيجة التي تبقى بعد ضغطها بالمدونة الكاملة والحالات المخالفة والفرضيات المنافسة. ولذلك فإن تاريخ تعديل القاعدة جزء من حجتها، لا عيباً ينبغي إخفاؤه.

وبهذا يكتمل الكتاب الثالث عشر بوصفه حلقةً بين منهج المدونة وبين الكتب اللاحقة في السنن والميزان والترجيح؛ فهو يحدد كيف تتحول المادة الموثقة إلى أدوات تفسير قابلة للتكرار من غير أن تنفصل عن القرآن الذي استُخرجت منه.

الدعاء الختامي

اللهم زدنا علماً وبياناً وقسطاً، وألهمنا أن نقيم الوزن في فهم كتابك فلا نطغى في القواعد ولا نخسر الميزان، وأن نقول على كتابك بقدر ما قام عليه العلم، وأن نرجع عن الخطأ إذا ظهر لنا الحق. وأنت فوق كل ذي علم عليم.

ويظل معيار اكتمال القاعدة أن يستطيع الباحث أن يجيب بوضوح عن خمسة أسئلة مترابطة: من أي مدونة استخرجت؟ وما نوع الملاحظة التي تحولت إلى انتظام؟ وما المجال الذي تنطبق فيه؟ وما الحالة التي يمكن أن تقيدها أو تنقضها؟ وما الإصدار الذي استعمله هذا التفسير؟ فإذا غاب أحد هذه الأجوبة صار استعمال القاعدة أقرب إلى الحدس المنهجي منه إلى العلم القابل للتدقيق. كما يجب أن تبقى القاعدة مفتوحةً للقرآن كله؛ فقد تكشف سورة أو قراءة أو علاقة لم تدخل في المدونة الأولى قيداً جديداً أو تنقل القاعدة من مرتبة الحاكم إلى مرتبة الوازر، أو من الأصل العام إلى القاعدة الخاصة. ولا يُفهم هذا التغير اضطراباً، بل هو نتيجة لازمة لحاكمية النص على الأدوات التي يستخرجها الباحث منه. ومن هنا يكون أعظم اختبار للمنهج أن يقدر على تصحيح نفسه من داخل مبادئه، وأن يحفظ سجل الخطأ كما يحفظ سجل النجاح، وأن يجعل القسط في الشهادة مقدماً على الرغبة في اكتمال النسق. فالقواعد خادمة للبيان، والبيان خادم للهداية، والهداية لا تُنال بادعاء الإحاطة، بل بالتبين والميزان والرجوع إلى الحق كلما ظهر.